

إطار محاسبي لتطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة

بهدف التنمية - دراسة تطبيقية بسلطنة عُمان

د. محمد بكر عربي

كلية التجارة - الإسماعيلية / جامعة قناة السويس

مقدمة البحث:

تعتبر الشركات المساهمة إحدى مكونات المجتمع، وقد كان محور اهتمام تلك الشركات تعظيم الربح، ولكن في النصف الأخير من هذا القرن - العشرين - بدأت ثورة اجتماعية تدعو إلى ضرورة التزام منشآت الأعمال⁽¹⁾ اجتماعياً تجاه المجتمع الذي تعمل به، بجانب تحقيقها لهدف تعظيم الربح، وذلك من أجل رفع مستوى الرفاهية للمجتمع بفئاته المختلفة.

ولم يعد دقيقاً القول بأن مسؤولية رعاية المجتمع والتأثير عليه إيجابياً، والتخلص من مشكلاته هي مسؤولية حكومية فقط، بل إنها تتعدى ذلك لتشمل مختلف القطاعات العامة والخاصة التي تشكل المجتمع بمكوناته التي تتصف بالتكامل، والتأثير المتبادل كنظم اجتماعية مفتوحة.

فالمجتمع يوكل لإدارة الشركة الموارد، ويتوقع من الإدارة أن تستثمر هذه الموارد، وتوزع الناتج ليس فقط على الملاك والمستثمرين ولكن أيضاً على العاملين والمستهلكين والمجتمع ككل. ولم يعد المعيار النهائي لقياس نجاح إدارة الشركة تعظيم الربح، بل الأداء الكلي "وهو أفضل توازن بين متطلبات حملة الأسهم والعاملين والعملاء والبيئة والمجتمع".⁽²⁾

ويؤكد (Thomas M. Jones) هذا المعنى بقوله:⁽³⁾ إن الشركة ملتزمة أو مسؤولة اجتماعياً ليس فقط أمام حملة الأسهم ولكن أمام جماعات أخرى في المجتمع، وفوق ذلك، فقد وصف هذا الالتزام بأنه حق لهم أو مشاركة في العقد.

ومن ناحية أخرى فإن التزام الشركة اجتماعياً تجاه المجتمع بفئاته المختلفة يعود عليها بالعديد من المزايا، ومنها المزايا الثلاث التالية:⁽⁴⁾

(1) خلق بيئة اجتماعية أفضل تعود بالنفع المباشر على الشركة في الأجل الطويل. فمساهمة الشركة في علاج بعض المشاكل الاجتماعية تؤدي إلى خلق مناخ أفضل يستفيد منه الجميع، وبالعكس فإن تقاعس الشركة عن المساهمة في علاج ما قد يوجد في بيئتها من مشاكل قد يؤدي إلى تفاقم تلك المشاكل ويعود بالضرر المباشر عليها، فالمنظمة الصحيحة لا يمكن أن تنمو وترعرع في مجتمع مريض.

(٢) بناء سمعة طيبة: من بين العوامل الأساسية التي تساعد على تكوين سمعة طيبة للشركة في بيئتها، حرصها على المساهمة في علاج ما قد يوجد في تلك البيئة من مشاكل، لأنها من خلال هذا المسلك الأخلاقي تشعر المجتمع بإنها كما تتمتع بما فيه من خيرات ومزايا فإنها تقوم بواجبها تجاه ما يعانية من مشاكل.

(٣) تجنب المزيد من التشريعات الحكومية المقيدة: إذا لم تتحمل الشركة مسئولياتها الاجتماعية من تلقاء نفسها، فإن ذلك من شأنه أن يعطي الفرصة للسلطات الحكومية لتقيين المساهمات الاجتماعية من خلال التشريعات، وهذا من شأنه أن يفرض المزيد من القيود على حرية تصرف إدارة الشركة في ظروف أعمال دائمة التغير وتتطلب درجة عالية من مرونة الحركة. وهذا ما جعل البعض^(٥) يعترف بأن قيام المنشأة بدورها الاجتماعي يعتبر تخطيطاً جيداً في الأجل الطويل.

ولقد زادت استجابة منشآت الأعمال في الدول المتقدمة للقيام بالبرامج والأنشطة الاجتماعية ومحاولة الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية.

ومن ثم فإن مؤشرات الأداء التي كان يركز عليها في الحكم على أداء المنشأة أصبحت غير ملائمة من وجهة نظر المتطلبات الاجتماعية، فمعدلات النمو والربحية كمؤشرات مستمدة من القوائم المالية التقليدية أصبحت غير مناسبة لتعكس نشاط المنشأة؛ فقد آن الآوان لأن توضح القوائم المالية الآثار الاجتماعية لقرارات المنشأة بجانب الآثار الاقتصادية، حيث ينبغي أن توضح القوائم المالية مدى المساهمة التي تتحملها المنشأة في سبيل حل مشاكل المجتمع.

أهمية البحث:

على الرغم من تزايد اهتمام منشآت الأعمال في المجتمعات الغربية بالأنشطة الاجتماعية التي تساهم في حل مشاكل المجتمع بفئاته المتعددة، وأيضاً تزايد الاهتمام بإجراء العديد من البحوث والدراسات الفكرية والعلمية على المستويات المختلفة، إلا أن منشآت الأعمال في المجتمعات العربية لم تقم بدورها في حل مشاكل المجتمع بالصورة المرجوة منها، وإن أغلب البحوث والدراسات التي تناولت موضوع مساهمة منشآت الأعمال في حل مشاكل المجتمع الذي تعمل فيه على مستوى العالم العربي، جاءت متأثرة بما قدمه الأدب المحاسبي بالخارج، حيث لا تتناسب وظروف التطبيق.

ورغم أن البحوث المحاسبية عن الأنشطة الاجتماعية في الدول العربية كثيرة، إلا أنها اتخذت الجانب العلمي النظري وندرت البحوث التطبيقية، وانعدمت هذه البحوث على الإطلاق في سلطنة عُمان، حيث لا يوجد بحث واحد حتى الآن يناقش أو يقيم الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركات المساهمة العاملة بالسلطنة، وهذا هو محور اهتمام البحث. ومن ناحية أخرى فإن كثرة وتعدد الكتابات الحديثة في الدول العربية والأجنبية عن الأنشطة الاجتماعية لمنشآت الأعمال تكفي لندرك مدى أهمية المشكلة من ناحية وتعلدها من ناحية أخرى، حيث تمثل أعقد مجالات المحاسبة تناوياً.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

- (أ) تقييم دور الشركات المساهمة في التنمية الاجتماعية بسلطنة عُمان من خلال دراسة، وتحليل الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها، أو يمكن أن تقدمها تلك الشركات للمجتمع بفئاته المتعددة.
- (ب) محاولة وضع إطار محاسبي لدور الشركات المساهمة في التنمية الاجتماعية مع توضيح أثره على التقارير والقوائم المالية التي تعدها تلك الشركات.
- (ج) بيان أثر قيام الشركات المساهمة بدورها الاجتماعي على الموازنة العامة للدولة.
- (د) محاولة إيجاد علاقة بين أساليب الدعم والتشجيع الحكومي للقطاع الخاص بسلطنة عُمان، وقيام الشركات المساهمة بدورها الاجتماعي.

فروض البحث:

يرتكز البحث على الفروض الآتية:

- (١) أن الشركات المساهمة بسلطنة عُمان لم تقم بدورها كما يجب في التنمية الاجتماعية، بسبب:
 - أ - نقص الأموال المخصصة للأنشطة الاجتماعية، نتيجة عدم وجود نص قانوني ملزم للشركات المساهمة بتخصيص نسبة معينة من الأرباح لتدعيم تلك الأنشطة.
 - ب - عدم وجود هيكل تنظيمي بالشركة يختص - أو بجانب عمله - بالإشراف على تخطيط وتنفيذ الأنشطة الاجتماعية.
- (٢) أن الشركات المساهمة يمكن أن تقوم بدور إيجابي تجاه العاملين بها، والعملاء، والمستثمرين، والمجتمع بصفة عامة.

- (٣) أن الدور الاجتماعي الذي تقوم به الشركات المساهمة يكون له أثر على القوائم المالية.
- (٤) أن الدور الاجتماعي الذي تقوم به الشركات المساهمة يكون له أثر على الموازنة العامة للدولة.
- (٥) أن هناك علاقة بين حوافز الاستثمار التي تمنحها الحكومة للقطاع الخاص، وقيام الشركات المساهمة بدورها الاجتماعي.

مجتمع الدراسة وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المسجلة في سوق مسقط للأوراق المالية، والظاهرة في أحدث دليل للشركات المساهمة العُمانية (حتى تاريخ إعداد هذا البحث)، وهو الدليل الخامس ١٩٩٣م، وقد بلغ عدد هذه الشركات (٩٢) شركة تحت جزئين:

الجزء الأول: الشركات المساهمة العامة، وعددها (٦٣) شركة.

الجزء الثاني: الشركات المساهمة المقفلة، وعددها (٢٩) شركة.

وقد تمثلت عينة البحث في جميع الشركات العاملة في محافظة مسقط، أو التي لها مكتب في المحافظة بحيث يتمكن الباحث من إجراء المقابلات الشخصية، واستيفاء الاستبيان، وقد بلغ عدد الشركات العاملة أو التي لها مكاتب في مسقط (٧٧) شركة.

أسلوب البحث:

سوف يتم إعداد هذا البحث مرتكزاً على أسلوبين:

(١) البحث المكتبي:

وذلك بالرجوع إلى:

- أ - المراجع العربية والأجنبية التي تناولت فكرة البحث من قريب أو بعيد.
- ب - دراسة، وتحليل التقارير والقوائم المالية التي تعدها الشركات المساهمة محل الدراسة فيما يتعلق بالأداء الاجتماعي لتلك الشركات.

(٢) البحث الميداني:

وذلك من خلال:

- أ - تصميم استبيان للعاملين بالشركات المساهمة المختارة.
- ب - إجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين في الشركات المساهمة المختارة.

خطة البحث:

مراعاة لأهمية البحث وفروعه، وتحقيقاً لهدفه سوف يتناول الباحث هذا البحث من خلال المباحث التالية:

- * المبحث الأول: أهمية الدور الاجتماعي للشركات المساهمة في التنمية الاجتماعية.
- * المبحث الثاني: تقييم دور الشركات المساهمة في التنمية الاجتماعية بسلطنة عُمان.
- * المبحث الثالث: إطار محاسبي مقترح لدور الشركات المساهمة في التنمية الاجتماعية بسلطنة عُمان.
- * المبحث الرابع: أثر الدور الاجتماعي للشركات المساهمة بسلطنة عمان على الموازنة العامة للدولة.
- * المبحث الخامس: الدعم الحكومي للقطاع الخاص بسلطنة عُمان، وقيام الشركات المساهمة بدورها في التنمية الاجتماعية.
- * نتائج البحث وتوصياته.
- * الهوامش.

المبحث الأول

أولاً: أهمية الدور الاجتماعي للشركات المساهمة في التنمية الاجتماعية: (*)

حظى موضوع قيام منشآت الأعمال بدور في التنمية الاجتماعية باهتمام كبير على عدة مستويات: الباحثين، والمنظمات المهنية، ومنشآت الأعمال ذاتها، ثم على المستوى الحكومي.

فعلى مستوى الباحثين في المجتمعات المتقدمة:

حظى هذا الموضوع بالعديد من الدراسات والبحوث، حيث قدم الباحثون دراسات ونماذج متعددة وصفية وكمية، شملت جوانب مختلفة لدور منشآت الأعمال في التنمية الاجتماعية في شكل محاولات لتحديد مجالات الأداء الاجتماعي للمنشأة، وتقديم نماذج لقياس وتقييم ذلك الأداء والتقرير عنه لمن يهمه الأمر.

وعلى سبيل المثال فقد أشار (Bolmstrom) إلى أن قيام منشآت الأعمال بدورها الاجتماعي، والتقرير عنه هو البديل الوحيد المتاح لها لتحقيق أهدافها الاقتصادية، إذ أن إعلام أفراد المجتمع بنتائج دورها الاجتماعي يعني خلق نوع من التوافق بين الأداء الاقتصادي للمنشأة وتوقعات المجتمع منها.^(٦)

وقد وضع (Buchloz) أن بقاء واستمرار أي منشأة يتوقف على مدى قدرتها على إعلام أفراد المجتمع بما قامت به من أنشطة اجتماعية، فإذا ما فشلت المنشأة في ذلك فإن المجتمع سوف يقف معاكساً للمنشأة وما تسعى إليه من أهداف.^(٧)

وقد أشارت دراسة قام بها كل من (Bracker & Kinicki) إلى أن القرارات الأساسية في منشآت الأعمال الإنتاجية تمتد إلى المجتمع والبيئة الخارجية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تبني استراتيجية واضحة عند تنفيذ القرارات التي لها انعكاسات وآثار على العاملين، وعلى بعض الجهات الخارجية، وأن هذه الاستراتيجية يجب أن تستند إلى تصور واضح في التعامل مع البيئة وردود فعلها المحتملة على قرارات المنشأة وأنشطتها.^(٨)

(*) يعني الباحث بذلك قيام تلك الشركات ببعض الأنشطة التي تساهم في حل مشاكل المجتمع بفئاته المتعددة.

وقد أوضح (Davis) أن التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي لم يعد اختياراً مطروحاً أمام منشآت الأعمال، وإنما أصبح أمراً واجباً وبدون وجود نص ملزم، فأى منشأة ما هي في النهاية إلا منظمة اجتماعية إذا أرادت البقاء والاستمرار ووجب عليها أن تخدم وتلبي رغبات أفراد المجتمع المحيط بها.^(٩)

وقد بينت عدة دراسات وجود علاقة طردية إيجابية بين قيام منشآت الأعمال بدور في التنمية الاجتماعية، ونجاح تلك المنشآت تجارياً، ومن بين هذه الدراسات:^(١٠) دراسة (Holmes)، ودراسة (Ostland)، ودراسة (Cochran & Wood).

وقد أثبت كل من (Anderson and Fank) أن الإفصاح عن البيانات، والمعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها منشآت الأعمال اختيارياً له أثر على سوق المال.^(١١)

وقد حاول (William) اكتشاف مدى ملاءمة بعض البيانات الاجتماعية لعملية تقييم الأداء الإداري بالمنشأة، وقد كرر (Shreuder) نفس تجربة (William) السابقة ولكن بهدف آخر، وهو محاولة اختبار مدى تأثير موظفي المنشأة بالتقارير المنشورة والمتضمنة لمعلومات عن النشاط الاجتماعي.^(١٢)

وقد قدم (Johnston) نموذجاً لمراحل الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال، وقدم (Ackerman) نموذجاً لكيفية استجابة المنشأة للقضايا الاجتماعية، وقدم (Sethi) نموذجاً لخطوات قياس الأداء الاجتماعي، وقدم (Ramanathan) نموذجاً لبناء نظرية للمحاسبة الاجتماعية، وقدم (Belkaoui) إطاراً فلسفياً للمحاسبة عن الأداء الاجتماعي للمنشأة، كما قدم (Jacoby) نموذجاً لأبعاد التفاعل بين المنشأة والمجتمع المحيط بها، وقدم (Dilley) نموذجاً للتقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي في شكل عدة قوائم، واقترح (Linowes) نموذجاً يشمل على ثلاثة مجالات للأداء الاجتماعي.^(١٣)

أما على مستوى الباحثين في المجتمعات النامية والعربية:

فإن أغلب البحوث التي تمت جاءت متأثرة بما قدمه الأدب المحاسبي بالخارج، وقد حصرت نفسها داخل دائرة اهتمامات المجتمع الأمريكي في المجال الاجتماعي، وإن أغلب هذه البحوث نظري غير قابل للتطبيق العملي أو غير قابل للتعميم، ولعل خير دليل على ذلك أن تلك البحوث وما أسفرت عنه من نتائج وتوصيات مازالت حتى اليوم حبيسة مؤلفاتها، ولم تلق قبولاً في التطبيق العملي.

على مستوى المنظمات المهنية:

أصدرت جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA)^(١٤) تقريراً عن المحاسبة للأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال، وطالبت بضرورة إظهار معلومات محاسبية في التقارير تتعلق بمدى مساهمة المنشأة في التنمية الاجتماعية ومكافحة التلوث، واعتبار ذلك أحد المعايير التي يمكن استخدامها للحكم على أداء المنشأة من وجهة نظر المجتمع.

وقد شكلت الجمعية أكثر من لجنة، واختصت كل لجنة بدراسة جانب محدد من جوانب الموضوع، وذلك على النحو التالي:^(١٥)

(أ) لجنة لإعداد تقرير عن المضمون والتأثير المحاسبي لعملية إدماج الإحصاءات غير المالية في النظام المحاسب؛ لإمكان قياس وتقييم مدى فاعلية الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال.

(ب) لجنة لمحاولة الوصول إلى مقاييس عملية يمكن استخدامها في التقرير عن تأثير سلوك المنشأة على البيئة المحيطة، بحيث تكون تلك المقاييس بمثابة حلقة اتصال بين المنشأة والأطراف المعنية بآثار ونتائج الأداء الاجتماعي للمنشأة.

(ج) لجنة لمحاولة تحديد مجال أو أكثر من المجالات المحاسبية الأكثر أهمية فيما يتصل بمشكلات قياس التكلفة الاجتماعية، وإعداد قائمة بالبدائل التي يمكن استخدامها بمعرفة القائمين بالتدريس، والباحثين بالجامعات ومراكز البحث العلمي.

(د) لجنة لمحاولة الوصول إلى تحديد واضح لمفاهيم التكلفة الاجتماعية، والعائد الاجتماعي كجزء أساسي من نظام متكامل للمحاسبة الاجتماعية.

وقد شكلت الجمعية القومية للمحاسبين (NAA) لجنة سميت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال، وكان الغرض من هذه اللجنة وضع الأسس اللازمة لإقامة نظام محاسبي لمجالات الأداء الاجتماعي، وحددت اللجنة في تقريرها أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي:^(١٦)

- (١) تفاعل المنشأة مع المجتمع.
- (٢) تنمية الموارد البشرية.
- (٣) المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية.
- (٤) الارتقاء بمستوى جودة السلع أو الخدمات المقدمة.

وقد كون المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لجنة بهدف وضع نظام لقياس الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال، وانتهت هذه اللجنة بتحديد ستة مجالات للأداء الاجتماعي للمنشأة هي: (١٧)

- (١) مجال البيئة.
- (٢) مجال الموارد غير المتجددة.
- (٣) مجال الموارد البشرية.
- (٤) مجال الموردين.
- (٥) مجال العملاء والمنتجات.
- (٦) مجال المجتمع.

وعلى مستوى بعض المنظمات المهنية العربية فإن الهيئات المهنية المصرية لم تعط هذا المجال الاهتمام الكاف، أما جمعية المحاسبة السودوية فقد بدأت تخطو خطوة نحو أهمية موضوع الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال.

على مستوى منشآت الأعمال ذاتها:

يتمثل الاهتمام في تزايد عدد المنشآت التي تخصص جزءاً من مواردها للأنشطة الاجتماعية، وتطوير وتطبيق أساليب قياس وعرض المعلومات الاجتماعية.

فقد أصدرت محكمة نيوجرسي العليا حكماً بشأن رغبة إحدى منشآت الأعمال في المساهمة في دفع عجلة التعليم في إحدى الجامعات الواقعة في مجتمعها - عن طريق تبرعات مالية -، وذلك على غير رغبة المساهمين، وقد نص الحكم الصادر على أن المساهمة في دفع العملية التعليمية بالمجتمع ليست فقط مجرد حق للشركة وإنما هو أيضاً واجبها استيفاء لدورها في التنمية الاجتماعية. (١٨)

وعلى العكس من ذلك فقد كان اللقاء السنوي للمساهمين لشركة (General Motors Corporation)، عام ١٩٧٥م يمثل ضغطاً كبيراً على الشركة من جانب المساهمين، لكي تزيد من المحاسبة والتقرير عن أدائها الاجتماعي لمساهميها وللعاملين بها وللمستهلكيها وللمجتمع ككل. (١٩)

وفي عام ١٩٧٦م أجريت دراسة في أمريكا وكان من أهم نتائجها أن (٩٠٪) من مجموع كبرى الشركات الأمريكية تقوم بتعيين مدير مسئول، أو لجنة على مستوى عال لتولي مسؤولية التخطيط، وتنفيذ، ومتابعة الأداء الاجتماعي للمنشأة. (٢٠)

وفي عام ١٩٧٢م أجريت دراسة لقياس مدى إفصاح بعض القطاعات الاقتصادية الأمريكية عن بيانات تعكس أداؤها الاجتماعي، وقد بينت هذه الدراسة أن (٤٤٦) شركة صناعية من بين (٥٠٠) شركة بنسبة (٩٠٪)، و(٤٧) بنكاً تجارياً من بين (٥٠) بنكاً بنسبة (٩٤٪)، و(٣٦) شركة تأمين من بين (٥٠) شركة بنسبة (٧٢٪)، قد قامت جميعاً بالإفصاح في تقاريرها السنوية عن بيانات تفيد وفاءها بدورها في التنمية الاجتماعية. (٢١)

على المستوى الحكومي:

تم تكوين لجنة عمل بوزارة التجارة الأمريكية لدراسة أبعاد دور منشآت الأعمال في التنمية الاجتماعية. وأشارت اللجنة في بداية تقريرها إلى أن العقد المبرم بين المجتمع ومنشآت الأعمال، قد تغير اليوم بشكل جوهري إلى المدى الذي أصبحت معه تلك المنشآت مطالبة بأن تسهم بشكل فعال في تحسين مختلف نواحي الحياة في مجتمعاتها والارتقاء بها، وليس الوقوف عند مجرد تقديم السلع والخدمات اللازمة. (٢٢)

ومن الأمثلة الأخرى على الاهتمام الحكومي القرار الفرنسي بتكوين لجنة خاصة لدراسة تطوير منشآت الأعمال الفرنسية، وكان أحد الاقتراحات الرئيسية لهذه اللجنة في تقريرها الصادر في فبراير ١٩٧٥م، هو تصوير ميزانية سنوية اجتماعية لكل منشأة طبقاً للمعايير الخاصة بوضعها الاجتماعي وظروف أنشطتها. (٢٣)

أما في الدول العربية فإن الهيئات التشريعية في بعض تلك الدول بذلت جهوداً طيبة في تقنين أشكال مختلفة من الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال - رغم قصور منظماتها المهنية في هذا المجال -.

فقد ورد في قانون العمل المصري رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١م (٢٤) العديد من الالتزامات التي يلتزم بها صاحب العمل وفاءً بمسئوليته الاجتماعية تجاه العاملين لديه. تلك الالتزامات تتقارب إلى حد كبير مع تلك التي وردت في نظام العمل السعودي خاصة، (٢٥) فيما يتعلق بوسائل الانتقال، والغذاء، والمسكن، والرعاية الطبية، ودار الحضانة للأطفال، والخدمات الاجتماعية والثقافية للعاملين، ورعاية العاجزين وإدماجهم بالمجتمع.

وقد ورد في قانون العمل العُماني التزامات متعددة على صاحب العمل تجاه العامل تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي وردت في كل من قانون العمل المصري، ونظام العمل السعودي، وفيما يلي أهم تلك الالتزامات: (٢٦)

(١) على كل صاحب عمل يستخدم (٥٠) عاملاً فأكثر أن يساهم في تدريب العُمانيين تدريباً مهنيًا ياحدى، أو بكل الوسائل التقليدية التالية طبقاً للقرار الذي يصدره الوزير: (مادة ٢٢) أ - إنشاء مركز للتدريب في مقر العمل، ووضع برامج للتدريب، والاختبار تشرف عليها الوزارة.

ب - المساهمة مع أصحاب أعمال آخرين من العاملين في صناعة مماثلة لصناعته في إنشاء مركز للتدريب، ووضع برامج للتدريب، والاختبار تشرف عليها الوزارة.

ج - تقديم مساهمة مالية لمشاريع التدريب المهني التي تديرها الوزارة، وتحسب هذه المساهمة على قدر عدد العمال لدى صاحب العمل.

(٢) على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون خمسين عاملاً فأكثر استخدام من ترشحهم لهم مكاتب العمل من العاجزين الذين تم تأهيلهم مهنيًا، بحيث أصبحوا قادرين على مباشرة عملهم الأصلي أو أداء عمل آخر يناسب حالتهم، وذلك في حدود (٢٪) من مجموع عمالهم. ويتمتع العاجزون الذين يتم تشغيلهم بجميع الحقوق المقررة للعمال الآخرين (مادة ٢٥).

(٣) على صاحب العمل أن يوفر للعمال وسائل الإسعاف الطبية في المنشأة، وعليه إذا زاد عدد عماله في مكان واحد أو بلد واحد على مائة عامل أن يستخدم ممرضاً مؤهلاً يخصص للقيام بالإسعافات الطبية، وأن يعهد إلى طبيب بعيادتهم وعلاجهم في المكان الذي يعده لهذا الغرض، وأن يقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج، وذلك كله بدون مقابل. فإذا زاد عدد العمال عن (٥٠٠) عامل وجب عليه فضلاً عن ذلك أن يوفر لهم جميع وسائل العلاج الأخرى في الحالات التي يتطلب علاجها الاستعانة بأطباء أخصائيين، أو القيام بعمليات جراحية، أو غيرها، وكذلك الأدوات اللازمة، وذلك كله بالمجان، وإذا عولج العامل على النحو المتقدم في مستشفى حكومي أو خيرى وجب على صاحب العمل أن يؤدي لإدارة المستشفى مقابل نفقات العلاج والأدوية والإقامة طبقاً للوائح والنظم المالية المعمول بها في تلك المستشفيات. (مادة ٣٧)

(٤) يلتزم صاحب العمل بالنسبة لمن يؤدي عملاً في المناطق التي تحدد بقرار من الوزير أن يوفر لعماله وسائل الانتقال المناسبة، ويوفر لهم المساكن الملائمة، والوجبات الغذائية في أماكن يعدها لهذا الغرض، ومياه الشرب في أماكن قريبة من تناول العاملين. (مادة ٣٨)

(٥) يستحق العاملون إجازة خاصة براتب في الحالات الآتية: (مادة ٦٧)

أ - إجازة خاصة لمدة ثلاثة أيام في حالة زواج العامل، ولا تعطى له أكثر من مرة واحدة طول مدة خدمته.

ب - إجازة خاصة لمدة ثلاثة أيام في حالة وفاة الابن أو الابنة أو الأب أو الأم أو الزوجة، ولمدة يومين في حالة وفاة الجد أو الجدة أو الأخ أو الأخت، ولمدة يوم واحد في حالة وفاة العم أو العمة أو ابن العم، ويشترط لاستحقاق هذه الإجازة أن يقدم العامل شهادة وفاة من طبيب محترف أو من والي المنطقة التي وقعت فيها الوفاة.

ج - إجازة خاصة لمدة خمسة عشر يوماً لأداء فريضة الحج مرة واحدة طول مدة خدمة العامل.

د - تستحق الزوجة العاملة إجازة خاصة مقدارها (١٣٠) يوماً في حالة وفاة الزوج.

(٦) على كل صاحب عمل أو من ينوب عنه أن يحيط العامل قبل استخدامه بمخاطر مهنته، ووسائل الوقاية الواجب عليه اتخاذها. (مادة ٨٧)

(٧) على صاحب العمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية، وأخطار العمل والآلات، وذلك بأن: (مادة ٨٨)

أ - يعمل على توفير شروط السلامة، والصحة في جميع أماكن العمل أو الأماكن التي قدمها للعمال ليتمكنوا من تنفيذ واجباتهم.

ب - يتثبت من أن تكون الآلات والعدد مركبة ومحفوظة بأفضل شروط السلامة.

ج - يتثبت من أن تكون أماكن العمل نظيفة دائماً ومستوفية لشروط الصحة والراحة. ولا يجوز لصاحب العمل أن يحمل العمال أو يقتطع من أجورهم أي مبلغ لقاء توفير هذه الحماية.

يتضح للباحث مما سبق مدى أهمية قيام منشآت الأعمال بدور في التنمية الاجتماعية، ويظهر هذا الدور من خلال مساهمة منشآت الأعمال في حل مشكلات المجتمع بفئاته المختلفة، والعمل على رفع مستوى رفاهيته عن طريق الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها له تلك المنشآت.

ولما كانت المشكلات الاجتماعية غير محددة على وجه الدقة، وتتغير من وقت إلى آخر داخل المجتمع الواحد، وتختلف من مجتمع إلى آخر طبقاً لظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة به، فإن تحديد مجموعة محددة وثابتة من الأنشطة الاجتماعية لمنشآت الأعمال قد يتنافى مع طبيعة المشكلات الاجتماعية والبيئية، ولذلك فإن تحديد الأنشطة الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها منشآت الأعمال يجب أن يكون في ضوء الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالمنشأة.

ومن ناحية أخرى فإنه وأن كانت الأنشطة الاجتماعية متغيرة وغير محددة على وجه الدقة، فإن هذا لا يمنع من وجود حد أدنى - على الأقل - من الاتفاق على بعض المجالات التي تشكل الهيكل، أو الإطار العام للأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال، خاصة في ظل الظروف الاجتماعية والبيئية المتشابهة أو المتقاربة.

وفي ضوء الظروف الاجتماعية والبيئية للدول العربية، ومن خلال آراء ومقترحات الباحثين، والمنظمات المهنية، ومنشآت الأعمال ذاتها، وتشريعات بعض الحكومات العربية، فإن الباحث يرى أن أهم مجالات الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال في الدول العربية عامة وسلطنة عُمان خاصة تتمثل في:

(١) مجالات تتعلق بالعاملين: (*)

حيث تقوم المنشأة بتنفيذ مجموعة من الأنشطة الاجتماعية بهدف توفير العوامل اللازمة لخلق وتنمية حالة من الولاء والانتماء من قبل العاملين تجاه المنشأة، وتحسين حال العاملين بصفة عامة؛ ولأن الخدمات الموجهة للعاملين سوف يترتب عليها عوائد اقتصادية غير مباشرة للمنشأة.

(*) العاملون: هم جميع الأفراد الذين يعملون في المنشآت بنض النظر عن مواقفهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم.

(٢) مجالات تتعلق بالعملاء: (*)

حيث تقوم المنشأة بتنفيذ مجموعة من الأنشطة الاجتماعية، بهدف خلق وتنمية رضا العميل عن السلع والخدمات المقدمة له، والمحافظة على هذا الرضا.

(٣) مجالات تتعلق بالمجتمع والبيئة المحيطة:

حيث تقوم المنشأة بتنفيذ مجموعة من الأنشطة الاجتماعية، بهدف تحقيق فائدة /مباشرة للجمهور أو حماية البيئة من التلوث، وذلك لتكوين صورة طيبة لدى أفراد المجتمع المحيطين بالمنشأة.

(*) وهم جميع الأفراد أو الجهات المستهلكين أو المستفيدين مما تقدمه المنشأة من سلع أو خدمات.

المبحث الثاني

تقييم دور الشركات المساهمة في التنمية الاجتماعية بسلطنة عُمان:

تم تقييم دور الشركات المساهمة في التنمية الاجتماعية بسلطنة عُمان من خلال ثلاثة

أساليب:

الأول: التقارير، والقوائم المالية التي تعدها الشركات المساهمة.

الثاني: المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض العاملين في الشركات المساهمة.

الثالث: الاستبيان الذي تم توزيعه على بعض العاملين بالشركات المساهمة.

فقد بلغ عدد الشركات المساهمة بسلطنة عُمان (٩٢) شركة مبوبة في أربع مجموعات

هـي: (*)

(١) البنوك وشركات الاستثمار وعددها (٢٠) شركة، منها (١٣) شركة عامة (**)، و(٧) شركات

مقفلة. (***)

(٢) شركات التأمين وعددها (٤) شركات عامة.

(٣) شركات الخدمات وعددها (٢٤) شركة، منها (١١) شركة عامة، و(١٣) شركة مقفلة.

(٤) شركات الصناعة وعددها (٢٩) شركة، منها (٢٦) شركة عامة، و(٣) شركات مقفلة.

(*) أسماء الشركات المساهمة بدليل الشركات المساهمة العمانية الدليل الخامس ١٩٩٣ م.

(**) الشركة التي رأسمالها (١٥٠٠٠٠) ريال عُماني أو أكثر.

(***) الشركة التي رأسمالها (٥٠٠٠٠) ريال عُماني.

وقد بلغ عدد الشركات التي تزاوُل أعمالها، أو التي لها مكاتب في مسقط (٧٧) شركة بنسبة (٨٣٫٧٪) من مجموع الشركات، وهي التي تمثل عينة البحث. وقد بلغ عدد الشركات التي تمكن الباحث من زيارتها ومقابلة بعض العاملين فيها، وتعبئة الاستبيان (٦١) شركة بنسبة (٧٩٫٢٪) من عينة البحث.

وبتحليل التقارير والقوائم المالية التي تعدها تلك الشركات، تبين عدم ظهور أية بنود مستقلة خاصة بالإنفاق على الأنشطة الاجتماعية في جميع شركات العينة، وإن كانت هناك بعض الشركات تدمج نفقات تدريب أو المساهمة في تدريب العاملين ضمن المصروفات الإدارية أو المصروفات العامة، إلا أن هذه الشركات لا تزيد نسبتها عن (١٠٪) من عدد الشركات التي تم تحليل قوائمها المالية.

ومن خلال المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض العاملين في الشركات المساهمة التي تم زيارتها تبين أن تلك الشركات لا تقوم بأنشطة اجتماعية بالمعنى المقصود، وإذا ما قام بعضها بأي نشاط فإنه يكون مرتبطاً بظرف معين وفي وقت معين، وبانتهاء السبب ينتهي تقديم النشاط. وأن تلك الشركات لا تخصص مبالغ معينة أو نسبة محددة من أرباحها للإنفاق منها على الأنشطة الاجتماعية، وهذا يرجع إلى:

- (١) عدم وجود نص قانوني ملزم لهذه الشركات بتخصيص نسبة معينة من الأرباح لإنفاقها على الأنشطة التي تقدم للعاملين أو المجتمع بصفة عامة.
- (٢) عدم اهتمام إدارة الشركات المساهمة بالأنشطة الاجتماعية اعتقاداً منها أن تلك الأنشطة تحتاج إلى مبالغ كبيرة تؤدي إلى تخفيض الأرباح.

وبتجميع البيانات التي وردت في الاستبيان تبين للباحث أن الشركات التي تؤدي بعض الأنشطة الاجتماعية بالمعنى المقصود لا تزيد عن (٧٪) من مجموع الشركات التي أجابت، ولما كانت الشركات المساهمة محل البحث تنقسم إلى أربعة أنواع هي:

- * البنوك وشركات الاستثمار.
- * شركات التأمين.
- * شركات الخدمات.
- * شركات الصناعة.

فكان يفضل بيان نسبة الشركات التي تؤدي خدمات اجتماعية إلى إجمالي الشركات في كل نوع، ثم إلى المجموع النهائي، إلا أن انخفاض هذه النسبة أو انعدامها في بعض الأحيان جعلت الباحث يلجأ إلى تحديد نسبة إجمالية، بمعنى تحديد نسبة الشركات التي أدت خدمات اجتماعية للمجتمع بفئاته المتعددة إلى إجمالي الشركات التي أجابت بغض النظر عن نوعها مع التقريب إلى أقرب رقم صحيح.

وللتأكد من قدرة معبئ الاستبيان على فهم محتوياته وصدق إجاباته وتعبيرها عن الواقع الفعلي، فقد تم الاستفسار عن الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة العملية. وفيما يلي نتائج الاستبيان:

* تبين أنه لا توجد شركة واحدة تمتلك، أو تشرف على نادي اجتماعي أو رياضي، ويمكن تفسير ذلك بعدم اهتمام الإدارة بمثل هذه الأمور اعتقاداً منها بأن طبيعة عمل الشركات على فترتين لا تتيح الفرصة للعامل للتعامل مع هذه الأندية، وأن هذه الأندية هي مسئولية الدولة، والحقيقة أنه ليس كل شيء تحمل به الدولة، وأن العامل وأسرتة لديه الكثير من الوقت سواء في الأيام العادية أم في العطلات الرسمية.

* وقد تبين أنه لا توجد شركة واحدة تمتلك أو تشرف على دار حضانة أو روضة تخصص لأبناء العاملين بالشركة، وتعتقد إدارة (٦٧٪) من الشركات أن السبب يرجع إلى عدم وجود العدد الكافي من العاملين الذين لديهم أطفال تتطلب وجود دار حضانة، إلا أنه يمكن تعاون أو مشاركة أكثر من شركة في تأسيس دار حضانة لخدمة أبناء العاملين في تلك الشركات.

* كما تبين أن (٧٢٪) من شركات العينة لا توجد بها عيادات طبية، ولكن يوجد اتفاق بين الشركات وبعض العيادات الطبية خارج الشركة لإجراء الفحوص الطبية، وأن (١٧٪) من الشركات تساهم في تكاليف العلاج.

* وتبين أن (٩٣٪) من شركات العينة لا تقوم بتوصيل العاملين من مساكنهم إلى مقر العمل والعودة، وذلك في حالة عدم منح العاملين بدل انتقال، رغم المزايا التي قد تعود على الشركة إذا اتبعت هذا الإجراء. وأن الشركات المساهمة لم تهتم ببناء مساكن خاصة للعاملين، ولكنها اهتمت بالمساهمة في القيمة الإيجارية للمساكن، حيث اتضح أن حوالي (٨٩٪) من شركات العينة تساهم في القيمة الإيجارية للمسكن.

- * كما تبين أن (١٩٪) من شركات العينة تمنح قروضاً بفوائد مخفضة للعاملين، وبدون تحديد أوجه استخدامها، وعادة ما تكون هذه القروض في حدود نسب معينة من المرتب.
- * وتبين أن جميع شركات العينة لا تساهم مساهمة مادية في تكاليف أداء فريضة الحج أو العمرة، وكل ما تساهم به هو منح العامل إجازة لمدة (١٥) يوماً مرة واحدة طوال فترة عمله.
- * وعن قيام شركات المساهمة برحلات ترفيهية للعاملين داخل أو خارج السلطنة بدون مقابل أو بمقابل جزئي، تبين أنه ليس هناك صدى لهذا الموضوع على الإطلاق في الشركات المساهمة العاملة بالسلطنة، رغم ما قد يعود على الشركة من مزايا من وراء هذا العمل.
- * وقد تبين أن (٩٪) من شركات العينة تتحمل تكلفة وجبة غذاء في أوقات معينة خلال السنة - عند الجرد أو إقفال الحسابات أو أية ظروف طارئة أخرى - وليس في كل الأوقات، أما باقي الشركات فلا تهتم بمثل هذا الإجراء.
- * وعن إقامة حفلات ترفيهية، أو تقديم وجبات عشاء للعاملين بمناسبة ترقية أحدهم إلى درجة أعلى، فقد تبين في جميع الشركات أن العامل الذي يرقى إلى درجة أعلى هو الذي يتحمل تكلفة المشروبات أو المأكولات التي قد يقوم بتوزيعها بهذه المناسبة على العاملين في الشركة.
- * وعن وجود أماكن لبيع السلع الاستهلاكية للعاملين تابعة للشركة أو تشرف عليها، تبين أنه لم توجد شركة واحدة تشرف على أو تدير مكاناً لبيع السلع الاستهلاكية للعاملين فيها بأسعار التكلفة أو بأسعار مخفضة، رغم ما قد يعود على الشركة من عوائد إذا ما اتبعت تلك الإجراءات.
- * وعن تقديم منح نقدية أو عينية للعاملين في الأعياد والمناسبات تبين أن حوالي (١٢٪) من عينة البحث هي التي قدمت منحاً نقدية في الأعياد، وهذا لم يتكرر سوى مرة واحدة أو مرتين منذ تأسيس الشركة.
- * كما تبين أن (٥٪) من شركات العينة تقوم بالتأمين على العاملين ضد أخطار المهنة لدى شركات التأمين، أما باقي شركات العينة فهي تخلط بين التأمين لدى شركات التأمين والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتعتقد أنها طالما تساهم أو تدفع المستحق للهيئة فإنها أمنت على العامل، ولا تدري أن هذا التأمين يشمل العامل الذي يزاول أعمالاً خطيرة وغيره من العاملين الذين يزاولون أعمالاً كتابية أو غير خطيرة، وتكاد جميع الشركات تساهم لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وهذا يرجع إلى الإلزام القانوني للشركات المساهمة بدفع حصة معينة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

* وعن البعثات الدراسية والتدريبية والندوات العلمية والثقافية والمكثبات، تبين أن (٢٣٪) من شركات العينة تقوم بإشراك بعض موظفيها في برامج تدريبية داخل السلطنة أو داخل الشركة ذاتها، وأن (٥٪) من هذه الشركات تشرك بعض موظفيها في برامج تدريبية خارج السلطنة، وأن (٧٪) من هذه الشركات عقدت ندوات علمية أو دينية، وهذه لم تتكرر إلا مرة واحدة أو مرتين منذ تاريخ تأسيس الشركة. ولا تزيد نسبة الشركات التي لديها مكتبة بها كتب علمية وثقافية عن (١٠٪) من شركات العينة.

* وعن تشجير منطقة عمل الشركة، وإنارتها، ورصفها، أو المساهمة في ذلك، وتقديم تبرعات نقدية أو عينية لأفراد الجمهور أو للأجهزة الحكومية، والتخلص من النفايات ومخلفات العمل فقد تبين أن (٥٪) من شركات العينة ساهمت في عملية التشجير، أو الرصف والإنارة، ولم تبرع شركة واحدة بتبرعات نقدية أو عينية لأفراد الجمهور، وإن كانت هناك (١٣٪) من شركات العينة قدمت مبالغ نقدية لبعض الأجهزة الحكومية في بعض المناسبات. وأن (٥٨٪) من شركات العينة تكلف شركات أخرى - بمقابل - للقيام بمهمة التخلص من النفايات ومخلفات العمل، وأن (١٨٪) من هذه الشركات تقوم بهذه العملية بذاتها، أما باقي الشركات فتقوم بالتخلص من النفايات ومخلفات العمل عن طريق وضعها في صناديق القمامة والتخلص منها بمعرفة البلدية.

* وعن إمكانية تدريب طلبة المدارس والجامعة على الأعمال، والأجهزة والمعدات أثناء الدراسة أو العطلة الصيفية وقبل الالتحاق بالعمل، تبين أن حوالي (٨١٪) من شركات العينة تسمح للطلبة بالتدريب أثناء العطلة الصيفية.

* وعن تعيين نسبة من المعوقين في الأعمال المناسبة لهم تبين أن (٥٨٪) من شركات العينة لم تهتم بتعيين معوقين بحجة أن طبيعة عملها لا تناسب مع هؤلاء الأفراد، وأن (٢٠٪) من شركات العينة لم يتوجه إليها أحد للتعيين، وأن الباقي من هذه الشركات يوجد بها فرد واحد أو اثنان لديهم نسبة عجز معينة.

* وعن موافقة العاملين على قيام الشركة بتقديم كل أو بعض المزايا التي ذكرت سابقاً، تبين أن جميع العاملين الذين تسكن الباحث من مقابلتهم في شركات العينة يرون أن هذه المزايا ضرورية ولا بد منها، لما لهذه المزايا من آثار إيجابية للعامل وللشركة معاً.

* وعن أهم الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الشركة لكل من العاملين بها، والمستثمرين، والمجتمع بصفة عامة ولم تذكر ضمن الأنشطة السابقة، تبين أن (٩٣٪) من شركات العينة لم تذكر شيئاً على الإطلاق، وأن (٧٪) من شركات العينة كررت مرة ثانية بعض الأنشطة التي ذكرت سابقاً، مثل: العيادة الطبية، والمساهمة في تكاليف العلاج، والمساهمة في القيمة الإيجارية للمسكن، وتقديم قروض للعاملين بدون فوائد أو بفوائد مخفضة، ورحلات ترفيهية.

* وعن الأنشطة والأعمال الاجتماعية التي يقترح تقديمها بمعرفة الشركة لكل من العاملين أو العملاء والمجتمع بصفة عامة، تبين أن (٧٣٪) من شركات العينة كررت مرة أخرى بعض الأنشطة الاجتماعية التي تم ذكرها سابقاً، وأن (١٨٪) من شركات العينة ذكرت عبارات معناها أن ما ذكر سابقاً يمثل أهم الأنشطة التي تؤدي إلى رضا العاملين، وأن باقي الشركات لم تذكر شيئاً على الإطلاق.

* وعن وجود إدارة أو قسم مختص بتخطيط ومتابعة الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة، تبين أن جميع شركات العينة لا توجد بها إدارة أو قسم للتخطيط أو المتابعة للأنشطة الاجتماعية، وإن كانت هناك بعض الأنشطة الاجتماعية تتخذ قراراتها بمعرفة الإدارة العليا بالشركة.

ونخلص مما سبق إلى أن الشركات المساهمة بسلطنة عُمان لم تقم بدورها كما يجب في التنمية الاجتماعية، للأسباب التالية:

(١) عدم وجود مبالغ مخصصة للأنشطة الاجتماعية في موازنات تلك الشركات، وهذا يرجع إلى عدم وجود نص قانوني ملزم للشركات المساهمة بتخصيص مبالغ أو نسبة معينة من الأرباح للإنفاق على الأنشطة الاجتماعية.

(٢) ضعف اهتمام إدارة تلك الشركات بمثل هذه الأنشطة، وما يسيطر عليها من معتقدات ترجع إلى عدم إدراك أهمية الأنشطة الاجتماعية، التي بطبيعتها تؤدي إلى رضا العاملين.

(٣) عدم وجود هيكل تنظيمي بالشركات المساهمة يختص، أو بجانب عمله بالإشراف على تخطيط وتنفيذ ومتابعة الأنشطة الاجتماعية.

ويلخص الجدول التالي مدى قيام الشركات المساهمة بسلطنة عُمان بدورها في التنمية الاجتماعية، متمثلة في الأنشطة الاجتماعية التي تعمل على زيادة رفاهية المجتمع بفئاته المختلفة:

النسبة الـ من إجمال شركات الـ	النشاط الاجتماعي	م
صفر	وجود نادٍ اجتماعي أو رياضي تمتلكه أو تشرف عليه الشركة.	١
صفر	وجود دار حضانة أو رياض الأطفال لأبناء العاملين تمتلكه أو تساهم فيه الشركة.	٢
٧٪	توصيل العاملين من مساكنهم إلى مقر عملهم والعودة في حالة عدم منحهم بدلاً نقدياً.	٣
صفر	مساهمة الشركة في تكاليف أداء فريضة الحج أو العمرة.	٤
صفر	رحلات ترفيهية للعاملين داخل أو خارج السلطنة بدون مقابل أو بمقابل جزئي.	٥
٩٪	تقديم وجبة غدائية للعاملين بدون مقابل أو بمقابل جزئي (في حالات خاصة).	٦
٥٪	التأمين على العاملين بخلاف المساهمة لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.	٧
صفر	إقامة حفلات ترفيهية للعاملين المرقين إلى درجات أعلى (على نفقة الشركة).	٨
صفر	وجود أماكن لبيع السلع الإستهلاكية للعاملين بأسعار التكلفة، أو بأسعار مخفضة تشرف عليها الشركة.	٩
١٢	تقديم منح نقدية أو عينية في الأعياد والمناسبات للعاملين.	١٠
٢٣	تدريب العاملين داخل السلطنة.	١١
٥٪	تدريب العاملين خارج السلطنة.	١٢
٧٪	عقد ندوات علمية وثقافية.	١٣
١٠	وجود مكتبة بالشركة بها مراجع علمية للبحث والاطلاع.	١٤
٥	المساهمة في عملية التشجير ورصف وإنارة منطقة عمل الشركة.	١٥
صفر	تقديم تبرعات نقدية أو عينية لأفراد الجمهور.	١٦
١٣	تقديم مبالغ نقدية لبعض الأجهزة الحكومية في بعض المناسبات.	١٧
٢٢	تعيين نسبة من المعوقين.	١٨
صفر	وجود إدارة أو قسم مختص بالتخطيط، ومتابعة تنفيذ الأنشطة الاجتماعية بالشركة.	١٩

يتضح من الجدول السابق مدى ضعف وانخفاض نسب مساهمة الشركات المساهمة في الأنشطة الاجتماعية التي تعمل على رفع مستوى رفاهية المجتمع بثباته المختلفة، مما يتطلب ضرورة الاهتمام والتركيز على الشركات المساهمة للقيام بالدور المعلق عليها في التنمية الاجتماعية.

ومما يؤكد ضرورة وجود إطار لمجالات الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال اهتمام رجال الأعمال بالتغيرات الاجتماعية كنتيجة لرغبتهم في التوفيق بين اعتقاداتهم ومجالات أعمالهم. وقد تزايد هذا الاهتمام لدى البعض لدرجة اعتبارهم أن الهدف الرئيسي لمنشآت الأعمال هو خدمة المجتمع - وبالتالي لا بد من معرفة مجالات الأداء الاجتماعي التي تعمل فيها المنشأة - وأن توزيعات الأرباح على المساهمين يمكن اعتبارها كتكلفة لرأس المال المطلوب لتسيير أعمال المنشأة، وقد أكد ذلك أحد رؤساء الشركات الأمريكية بقوله: "إن تعظيم الربح المالي الذي كان يعتبر الهدف الأول في مجالات الأعمال الأمريكية يجب أن يتأخر إلى المرتبة الثانية حينما يتعارض مع هدف الرفاهية العامة للمجتمع".^(٢٨)

ومن ناحية أخرى فإن هناك ضغوطاً مختلفة على منشآت الأعمال تطالبها بتحمل مسؤوليات متعددة، فهل تلك المسؤوليات تقع في نطاق إطار عملها، أم أن هناك غيباً واقعاً على منشآت الأعمال؟ وتتمثل هذه الضغوط في الآتي:

(أ) ضغوط المسؤولين، والمهتمين بحماية البيئة من الآثار السلبية الناتجة عن منشآت الأعمال، وأمثلة ذلك تلوث المياه والهواء والأرض والتناقص المستمر في بعض الموارد الطبيعية مثل النفط.

(ب) ضغوط المستهلكين من أجل رفع مستوى جودة المنتجات، أو الخدمات مع تقليل المخاطر المصاحبة لهم.

(ج) ضغوط العمال من أجل رفع مستوى السلامة في أساليب العمل، ولتحسين مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية، والترفيهية.

(د) حاجة المنشآت التي تخصص جزءاً من مواردها للإنفاق على الأنشطة الاجتماعية إلى رفع مستوى فعالية وكفاية استخدام هذه الموارد في الأنشطة التي تؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية.

ولهذا ينبغي على منشآت الأعمال أن تحدد - بشيء من المرونة - الأنشطة الاجتماعية التي يمكن أن تقوم بها، لتحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للمجتمع، وفي حالة عدم قيامها بدورها الاجتماعي يجب على الحكومة أن تصدر من التشريعات ما يلزمها بتنفيذ تلك الأنشطة، وألا يتقبل المجتمع والحكومة الثراء المستمر لمنشآت الأعمال على حساب النقص المستمر في مستوى الرفاهية الاجتماعية للمجتمع، والعجز الدائم في الموازنة العامة للدولة، نتيجة تحمل الدولة بتكلفة تمويل البرامج الحكومية التي تهدف إلى إصلاح ما أفسدته منشآت الأعمال.

(٢) مجالات الأداء الاجتماعي للشركات المساهمة بسلطنة عُمان:

اتضح للباحث من خلال الدراسة الميدانية التي إجراها على بعض الشركات المساهمة العاملة بسلطنة عُمان أن أهم مجالات الأداء الاجتماعي للشركات المساهمة، والتي تناسب مع ظروف وإمكانات الدولة، تتمثل في الآتي، على سبيل المثال:

(أ) مجالات تتعلق بالعاملين:

ومن أمثلتها:_____:

- * توفير وسائل الترفيه عن النفس والتسلية كالنوادي، والمصايف، والرحلات، والحفلات.
- * إنشاء دور حضانة لأبناء العاملين بها.
- * تقديم المساعدات المالية لأداء مناسك الحج والعمرة.
- * توفير وسائل الرعاية الصحية، والحماية من أخطار المهنة، وإصابات العمل، وتوفير الضمانات المناسبة عند المرض أو التقاعد أو الوفاة.
- * توفير وسائل المواصلات بين أماكن العمل ومسكن العاملين الذين لا يتقاضون بدلاً نقدياً.
- * تقديم وجبة غذائية للعاملين بدون مقابل أو بمقابل جزئي إذا كانت طبيعة عملهم تتطلب ذلك، خاصة وأن بعض الصناعات لها من الآثار ما يتطلب مثل تلك الوجبات الغذائية.
- * تقديم منح نقدية أو عينية للعاملين في الأعياد والمناسبات.
- * تدريب العاملون وإيادهم في دورات تدريبية داخل الدولة أو خارجها على نفقة الشركة، وذلك لإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة لإتاحة فرص الترقى والتدرج أمامهم.

(ب) مجالات تتعلق بالعملاء:

ومن أمثلتها:_____:

- * الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات وتقديمها في تشكيلات متعددة تناسب مع مستويات الدخل المختلفة، وبخاصة فئات العملاء محدودة الدخل.
- * التسعير العادل للسلع والخدمات، وتجنب خلق أزمات مصطنعة بهدف التحكم في الأسعار.
- * الإلتزام بالصدق التام، والموضوعية في الإعلان، وتجنب خلق حالة طلب غير حقيقي على السلع والخدمات.

- * إعلام العملاء في الوقت المناسب بأي تغيرات متوقعة في كميات، أو أسعار، أو تشكيلات السلع والخدمات المقدمة.
- * الاستجابة الفورية لشكاوي ومقترحات العملاء، واتخاذ اللازم حيالها في الوقت المناسب، وإعلامهم بذلك.

(ج) مجالات تتعلق بالمجتمع:

ومن أمثلتها:—

- * تدريب طلاب المدارس، أو الجامعة على الأعمال، أو الأجهزة والمعدات أثناء العطلات وقبل التحاقهم بالعمل.
- * تعيين نسبة معينة من المعوقين في الأعمال المناسبة لهم.
- * دعم المؤسسات التعليمية، والثقافية، والرياضية، والاجتماعية وغيرها من المؤسسات التي تهدف إلى رفع مستوى رفاهية أفراد المجتمع.
- * المساهمة في التخلص من النفايات، ومخلفات العمل بالطرق والأساليب العلمية، ومحاولة التخفيف أو منع التلوث سواء كان تلوث الهواء أو الماء أو الأرض.
- * تجميل منطقة عمل الشركة والمنطقة المحيطة بالرصف والإنارة والتشجير، أو على الأقل المساهمة المادية، والمحافظة على المظهر الجمالي.

(٣) مناهج الإفصاح عن مجالات الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال:

اتجهت منشآت الأعمال في الدول المتقدمة إلى الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في تقاريرها السنوية، لإدراك هذه المنشآت أن الأداء الجيد لدورها الاجتماعي يحسن من علاقتها بالمجتمع بفئاته المختلفة.

ومن ناحية أخرى فإن عدم إفصاح المنشأة عن دورها الاجتماعي في القوائم المالية يترتب عليه قدر من التضليل والخلل في عرض البيانات، حيث تظهر أرباح المنشأة متضخمة بقيمة ما يجب أن تتحمله لمقابلة دورها الاجتماعي، وبالتالي يقل الاعتماد على نتائج الأعمال كمؤشر لتقييم الأداء.

وباستقراء الفكر المحاسبي والتطبيق العملي فيما يتعلق بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها منشآت الأعمال، تبين للباحث أن هناك العديد من المناهج المقترحة التي يمكن اختيار أحدها للتعبير عن الأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية، وهذه المناهج هي: (٣٠)

(أ) المنهج الوصفي للأنشطة الفعلية:

في ضوء هذا المنهج تقوم المنشأة بالإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية في القوائم المالية عن طريق الوصف، ولا تشمل هذه القوائم على تحليل للتكاليف أو المنافع الخاصة بهذه الأنشطة. وبعد التقرير الذي أعدته شركة (Scovill) الأمريكية أحد النماذج التطبيقية للتقارير الوصفية. (٣١)

وقد اتخذ هذا التقرير شكل قائمة المركز المالي من حيث الأصول، والخصوم، وهي ليست سوى وصف للجوانب الحسنة والسيئة للأداء الاجتماعي للشركة، ولا تحتوي على أية قيم مالية، وقد تم تبويب مجالات الأداء الاجتماعي في هذه القائمة إلى:

- * مجالات تتعلق بالعمالة.
- * مجالات تتعلق بالرقابة على البيئة.
- * مجالات تتعلق بالتفاعل مع المجتمع.
- * مجالات تتعلق بحماية المستهلك.

ومما يقلل من شأن الاعتماد على المنهج الوصفي في الإفصاح عن مجالات الأداء الاجتماعي للمنشأة أنه لا توجد أسس محددة يمكن استخدامها في المقارنة بين منشآت الأعمال.

(ب) المنهج الكمي للأنشطة الفعلية:

يقضي هذا المنهج بأن تقوم المنشأة بالإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية في القوائم المالية، موضحة المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الكمية التي ليس لها طبيعة مالية. (٣٢)

وإن كان هذا المنهج يمكن - إلى حد ما - من إجراء بعض المقارنات بين منشآت الأعمال، إلا أنه لا يعطي صورة دقيقة عن الأداء الاجتماعي للمنشأة، لأن إنفاق الأموال لا يعني بالضرورة أن الفوائد المحققة تتناسب مع قيمة ما أنفق.

(ج) منهج التكاليف الاجتماعية فقط

يقضي هذا المنهج تضمين التقارير الاجتماعية (منفصلة عن التقارير المالية) المبالغ التي تم إنفاقها على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، التي تقوم بها المنشأة، أما قيمة المنافع التي حققتها تلك الأنشطة فلا يتم الإفصاح عنها في هذه التقارير نظراً للصعوبات التي تواجه عملية قياس المنافع. وتمثل القائمة التي اقترحها (Linowes) (٣٣) نموذجاً لهذا النوع من التقارير، وهو يرى أن إعداد هذه القائمة يجب أن يتم دورياً جنباً إلى جنب مع القوائم المالية التقليدية لتوفر المعلومات الاجتماعية التي تحتاجها المجموعات المختلفة من العملاء والعاملين والمستثمرين وغيرهم، وقد تم تبويب الأنشطة الاجتماعية في هذه القائمة إلى ثلاث مجموعات، كل مجموعة تمثل مجالاً رئيسياً من مجالات الأداء الاجتماعي، وهذه المجموعات هي:

- * الأنشطة الخاصة بالأفراد.
- * الأنشطة الخاصة بالبيئة.
- * الأنشطة الخاصة بالمنتج (السلعة أو الخدمة).

وفي ظل هذه القائمة تم تبويب التكاليف المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية إلى مجموعتين:

الأولى: التحسينات، وهي المبالغ التي تقوم الشركة بإنفاقها اختياريًا على الأنشطة الاجتماعية.

الثانية: الأضرار، وهي التكاليف التي تم تجنبها نتيجة عدم قيام الشركة ببعض الأنشطة التي تعتبر مسؤولة عنها اجتماعياً بحكم القانون، أو يمكن أن تعتبر مسؤولة عنها اختياريًا.

وتمكن هذه القائمة من التوصل إلى رقم صافٍ لكل نشاط اجتماعي (أفراد، بيئة، منتج) يعرف بصافي التحسينات، أو صافي العجز، ويتم التوصل إلى هذا الصافي بخصم التكاليف التي تم تجنبها (الأضرار) من التكاليف التي تحملتها المنشأة فعلاً (التحسينات)، ويعكس الناتج النهائي الأداء الاجتماعي للشركة عن الفترة التي يتم إعداد القائمة عنها.

ويؤخذ على هذه القائمة الآتي:

* أنها تعد منفصلة عن القوائم المالية في الوقت الذي يتطلب الأمر فيه إعطاء بيان شامل عن أداء المنشأة المالي، والاجتماعي.

* أن تحديد التكاليف التي تم تجنبها (الأضرار) يخضع بدرجة كبيرة إلى التقدير الشخصي.

* يصعب متابعة مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية، إذ أن العبرة في ظل هذا المنهج بالإففاق، والمعروف أن الإففاق أمر، وتحقيق الهدف الاجتماعي أمر آخر.

(د) منهج التكلفة والعائد:

في ضوء هذا المنهج يتم الإفصاح في القوائم الاجتماعية - منفصلة عن القوائم المالية - عن التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية، وأيضاً الفوائد أو المنافع الناتجة عن هذه الأنشطة، بحيث يستطيع قارئ هذه القوائم معرفة بيانات كاملة عن الأداء الاجتماعي للمنشأة.

ويعتبر نموذج (Estes)^(٣٤) أحد النماذج الممثلة لهذا المنهج، حيث اقترح قائمة أطلق عليها قائمة التأثير الاجتماعي، يتم فيها الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف الاجتماعية وصافي الفائض أو العجز الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع. إلا أنه يؤخذ على هذه القائمة الآتي:

- * أنها منفصلة عن القوائم المالية.
- * أنه يصعب تحديد قيمة نقدية لبعض بنود هذه القائمة، مثل: كيف يمكن تحديد تكلفة الضوضاء في صورة نقدية، أو كيف يمكن تحديد قيمة لمنفعة السلع والخدمات التي تم توفيرها للمجتمع، حيث إن منفعة السلع والخدمات تختلف عن سعر بيعها.

وفي ظل هذا المنهج، وللتغلب على مشكلة انفصال القوائم الاجتماعية عن القوائم المالية اقترح (Abt)^(٣٥) نموذجاً يركز على إعداد قائمة دخل مالي واجتماعي، وقائمة مركز مالي واجتماعي، وقام (Abt) بتطبيق هذا النموذج على منشأة خدمات استشارية، حيث تضمنت قائمة الدخل كلاً من تكاليف وإيرادات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمنشأة، وتضمنت قائمة المركز المالي والاجتماعي كلاً من الأصول والخصوم الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

هذا النموذج وإن تغلب على مشكلة انفصال القوائم المالية عن القوائم الاجتماعية، إلا أنه لم يتغلب على المشكلة النقدية، وهي مشكلة تحديد قيمة نقدية لبعض عناصر التكاليف أو المنافع، ومن ناحية أخرى فإنه يؤخذ على هذا النموذج الآتي:

- * أن تطبيقه قاصر على منشأة خدمات استشارية، وأن تطبيقه على منشآت أخرى ذات طبيعة مختلفة مثل الشركات الصناعية أو التجارية، يتطلب إجراء تعديلات جوهرية على هذا النموذج.

* أن هذا النموذج اعتبر الفرق بين الضرائب التي دفعتها المنشأة وقيمة الخدمات التي استفادت منها، والتي تقل عن مبلغ الضرائب صافي أصل اجتماعي، دون أن يحدد كيف أمكن حساب قيمة الخدمات العامة التي استفادت منها المنشأة، مثل: خدمات الشرطة، أو الحريق، والطرق وغيرها من المرافق العامة.

ويقترح الباحث منهجاً آخر للإفصاح عن مجالات الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال في القوائم المالية - منهج البرامج والأداء -، هذا المنهج قد يتغلب على كل أو بعض الصعوبات السابقة، ويعتقد الباحث أنه يصلح للتطبيق في الدول العربية بصفة عامة وسلطنة عُمان بصفة خاصة.

وفي ضوء هذا المنهج يتم تبويب مجالات الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال إلى:

- * مجالات تتعلق بالعاملين.
- * مجالات تتعلق بالعملاء.
- * مجالات تتعلق بالمجتمع.

مع اعتبار كل مجال من المجالات التي تتعلق بكل فئة من الفئات السابقة برنامجاً مع

تحديد:

- * هدف هذا البرنامج.
- * تقدير تكلفة هذا البرنامج في الأجل القصير (سنة)، والأجل الطويل (٣ أو ٥ سنوات فأكثر).

وفي نهاية كل فترة محاسبة (سنة) يتم تقييم الأداء عن طريق:

- * تحديد ما تم تحقيقه من أهداف.
- * تحديد ما تم إنفاقه من تكاليف.
- * مقارنة ما تم إنفاقه بما كان مقدماً مع تحديد وتحليل الفروق لتقصي الأسباب.
- * تظهر نفقات الأداء الاجتماعي - نفقات تنفيذ البرنامج - الخاصة بالفترة المحاسبية (سنة) في قائمة يطلق عليها قائمة الدخل المالي والاجتماعي.
- * تظهر نفقات الأداء الاجتماعي الخاصة بالأجل الطويل (الأصول الثابتة والالتزامات طويلة الأجل) بقائمة يطلق عليها قائمة المركز المالي والاجتماعي.

ويعتقد الباحث أن هذه المنهج يساعد في:

- (١) التغلب على مشكلة انفصال القوائم المالية عن القوائم الاجتماعية، وذلك بإعداد قائمة الدخل المالي والاجتماعي، ثم قائمة المركز المالي والاجتماعي.

(٢) التغلب على مشكلة قياس المنافع التي تحققت من وراء الأداء الاجتماعي، وذلك بتحديد الهدف من كل برنامج وما تم تنفيذه فعلاً. أما تحديد مدى الاستفادة كل فئة من فئات المجتمع من برامج الأداء الاجتماعي فهو يختلف من فرد إلى آخر داخل كل فئة، كما أن تحديد مدى الاستفادة قد يختلف لدى الفرد الواحد في فترتين مختلفتين طبقاً لظروف ومتغيرات كل فترة وأثرها على الفرد.

(٣) أن هذا المنهج يمكن من تتبع التكاليف المنفقة على مجالات الأداء الاجتماعي (البرامج الاجتماعية)، الخاصة بكل فئة من فئات المجتمع ومقارنتها بين منشآت الأعمال المختلفة، وبهذا يمكن للسلطات المختصة من اتخاذ القرار المناسب. فالمساهمة الاجتماعية لمنشآت الأعمال يجب أن يكون لها وزن معين في عملية المقارنة وتقييم الأداء. والشركة التي تساهم في تنمية وتطوير البيئة المحلية اجتماعياً واقتصادياً عن طريق تحقيق رفاهية العاملين بالشركة ورفع مستوى دخولهم وما يترتب على ذلك من اقتطاع جزء من أرباح الشركة، قد تكون أفضل من الشركة التي تتعدم مساهمتها من وجهة نظر الحكومة وعامة الشعب. (٣٦)

(٤) أن هذا المنهج يتضمن في داخله إعداد موازنة تخطيطية للأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال، وهذا ما سوف نوضحه في العنصر التالي.

(٤) الموازنة التخطيطية لمجالات الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال:

للموازنة التخطيطية دور أساسي في تخطيط مجالات الأداء الاجتماعي، حيث يمكن أن تستخدمها منشآت الأعمال في دراسة وتحليل احتياجات ومطالب - مشكلات - المجتمع بشأته المختلفة، ويتم ذلك بتحديد الهدف الاجتماعي المبتنى تحقيقه، ثم تقدير عناصر التكاليف المختلفة اللازمة لتنفيذ هذا الهدف خلال فترة الموازنة، ولضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية بفاعلية ينبغي أن يتم تقدير عناصر التكاليف بناء على دراسات علمية وليس عن طريق قرارات حكمية أو عشوائية، حتى لا تحوي عناصر التكاليف إسرافاً فتفقد الموازنة فاعليتها كأداة للتخطيط والرقابة، كما ينبغي أن تكون هذه التقديرات على مستوى يمكن تحقيقه حتى يمكن للمنفيذ أن يتقبل تلك التقديرات، وحتى يمكن أن تكون الموازنة أداة فعالة للمساءلة والتحفيز. (٣٧)

وفي ظل منهج البرامج والأداء فإن الأمر يتطلب من منشآت الأعمال أن تحدد مجالات الأداء الاجتماعي في صورة برامج، ثم يتم تحديد تكاليف تنفيذ هذه البرامج بدقة بقدر الإمكان، حتى يمكن مقابلة الخدمات المؤداة بالمبالغ المنفقة، وبذلك يمكن تحقيق الرقابة والتعرف على مدى الكفاءة في أداء الخدمات.

ومن ناحية أخرى فإن للباحث يقترح تخصيص نسبة معينة من صافي أرباح منشآت الأعمال، وذلك لمقابلة تكاليف الأداء الاجتماعي، تتراوح هذه النسبة بين (١٠٪) إلى (١٥٪) من صافي الربح المتوقع في نهاية كل سنة قبل خصم الضريبة. ومن ثم يظهر بالموازنة التخطيطية للأداء الاجتماعي في أحد جانبيها التكاليف المتوقعة لتنفيذ برامج الأداء الاجتماعي، وفي جانبها الآخر الموارد المتوقعة اللازمة لمقابلة تلك التكاليف.

وبذلك تمكن الموازنة التخطيطية لمجالات الأداء الاجتماعي من متابعة الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط المحددة سلفاً، والكشف عن التغيرات، والعمل على تلافيها في مراحل الأداء القادمة، ويصعب تحقيق ذلك بدون إعداد وتنفيذ موازنة تخطيطية لمجالات الأداء الاجتماعي في صورة برامج اجتماعية محدد لها تكاليفها والموارد المخصصة لتمويلها.

وبهذا يمكن إبراز مقومات الموازنة التخطيطية للأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال بالارتكاز على منهج البرامج والأداء في الآتي:

(أ) التخطيط، أي تحديد الأهداف الاجتماعية المبتغى تحقيقها خلال فترة الموازنة وتبويبها في صورة برامج توجه للمجتمع بفئاته المختلفة.

(ب) تقدير عناصر التكاليف المختلفة اللازمة لتنفيذ الأهداف الاجتماعية المبتغاة خلال فترة الموازنة (عناصر التكاليف اللازمة لتنفيذ كل برنامج)، بحيث يمكن معرفة هدف كل برنامج وتكلفته.

(ج) تخصيص نسبة معينة من صافي الربح قبل الضرائب (ولتكن هذه النسبة ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪)، وذلك لتمويل برامج الأداء الاجتماعي، مع محاولة إجراء توازن بين التكاليف المحددة والنسبة المخصصة من صافي الربح.

(د) المتابعة والتقرير، حيث يتم التأكد من مدى مقارنة الأهداف والتكاليف المحددة مع الأداء والتكاليف الفعلية، وأيضاً مدى كفاية المخصصات المالية المحددة والفعلية للوفاء بالأهداف الاجتماعية المبتغاة. ثم يعد تقرير يوضح نتائج عملية المتابعة، وما إذا كانت هناك اختلافات بين المحدد والفعلي، وأسبابها، وكيفية التغلب عليها أو تميمتها.

٥) أثر تكاليف الأداء الاجتماعي على القوائم المالية:

يترتب على عدم ظهور تكاليف الأداء الاجتماعي في القوائم المالية نوع من التضليل في عرض البيانات، بالإضافة إلى عدم قابلية القوائم المالية للمقارنة، ولهذا تطلب الأمر ضرورة ظهورها في القوائم المالية. ولقد أثارت المعالجة المحاسبية لتكاليف الأداء الاجتماعي جدلاً بين الباحثين حول ما إذا كانت هذه التكاليف تعالج باعتبارها ضرورية لتوليد الإيراد أم أنها عبء إضافي عليه.

فيرى أحد الباحثين أن التكاليف الاجتماعية بصفة عامة هي تخصيص للربح يرتفع إلى مستوى توزيع الأرباح.^(٣٨) بينما يرى باحث آخر ضرورة التفرقة بين التكاليف التي يترتب عليها خدمة للشركة وبين التكاليف التي يترتب عليها خدمة للمجتمع، فالأولى يجب تحميلها لحساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) باعتبار أنها في النهاية تكاليف تستهدف أساساً تحقيق الإيراد أو تحسينه، سواء أكانت التكاليف الاجتماعية إجبارية أم اختيارية. أما الثانية فهي تكاليف لا علاقة لها بتحقيق إيراد الشركة، ومن ثم لا يجب تحميلها لحساب الأرباح والخسائر، وإنما تحمل لحساب التوزيع سواء أكانت هذه التكاليف إجبارية أم اختيارية، ويكون هذا التحميل في شكل احتياطي.^(٣٩)

ويؤيد الباحث ما ذكره أحد الباحثين^(٤٠) في أن التكاليف الاجتماعية سواء ترتبت على أنشطة اجتماعية داخلية مثل: الخدمات التي تقدم للعاملين بالشركة، أو نتجت عن أنشطة اجتماعية خارجية مثل الحد من التلوث، وإن كانت لا تعتبر من التكاليف الخاصة بممارسة الشركة لنشاطها الاقتصادي - من وجهة نظر الشركة -، إلا أنها تعتبر من ضمن تكاليف الشركة كوحدة تنظيمية من وحدات المجتمع تؤثر فيه، وتتأثر بظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالنشاط الاجتماعي الإجباري لا جدال فيه، فالشركة سوف تقوم به بغض النظر عن تحقق أو عدم تحقق أرباح، وبالتالي فإن تكلفته تعتبر عبئاً على الإيراد بطبيعتها. أما النشاط الاجتماعي الاختياري فإنه وإن كانت علاقته بتحقيق الإيراد غير واضحة، إلا أنه يؤثر على تحسين هذا الإيراد عن طريق تحقيق قبول الشركة اجتماعياً، وما يترتب على ذلك من زيادة التعامل معها. وما ينتج عن ذلك من زيادة الإيرادات، وبالتالي فإن تكاليف هذا النشاط تعتبر أيضاً عبئاً على الإيراد وليست تخصيصاً للربح.

وبناء على ذلك تظهر قائمة الدخل للشركة تحت مسمى قائمة الدخل المالي والاجتماعي، مبنية إلى قسمين:

الأول: يبين صافي الربح من النشاط الاقتصادي.

الثاني: يبين تكاليف الأداء الاجتماعي المتكررة أو الجارية، مبنية حسب نوعها بقدر الإمكان، أي تكاليف تتعلق بالعاملين، تكاليف تتعلق بالعملاء، وتكاليف تتعلق بالمجتمع، ثم نصل في النهاية إلى صافي الربح قبل الضرائب.

وتظهر قائمة المركز المالي تحت مسمى قائمة المركز المالي والاجتماعي، وفي جانب الأصول منها تظهر الأصول الثابتة المتعلقة بمجالات الأداء الاجتماعي في بند مستقل بعد الأصول الثابتة الخاصة بالنشاط الاقتصادي، مبنية طبقاً لمجالات الأداء الاجتماعي بقدر الإمكان، وتعامل نفس معاملة الأصول الثابتة الخاصة بالنشاط الاقتصادي من حيث الاستهلاك، والبيع، والإحلال. وفي جانب الالتزامات تظهر الالتزامات المرتبطة بمجالات الأداء الاجتماعي سواء أكانت قروضاً، أو مخصصات، أو التزامات أخرى، وذلك بعد التزامات النشاط الاقتصادي.

وحتى تكتمل صورة الأداء الاجتماعي للشركة لدى قارئ التقارير المنشورة يجب الإفصاح عن المعلومات الأخرى الكمية والوصفية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية، والتي لم يتم إدراجها في قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي والاجتماعي، وذلك في تقرير مجلس الإدارة، أو في أي تقرير آخر يرفق بالتقرير السنوي للشركة.

(٦) قياس مدى قيام الشركات المساهمة بدورها الاجتماعي:

تعدد أساليب قياس مدى قيام الشركات المساهمة بدورها الاجتماعي، إلا أن الباحث يؤيد ما اقترحه أحد الكتاب من نسب محاسبية يمكن بمقتضاها تنفيذ عملية القياس، وتتلخص هذه النسب في الآتي: (٤١)

(أ) قياس مدى مساهمة الشركة في حل بعض المشاكل الاجتماعية (الإسكان، المواصلات، التعليم، الصحة، إلخ) =

عدد أفراد القوى العاملة الذين توفر لهم الشركة مساكن، مواصلات، تعليم، علاج، ...

أو قيمة ما تخصصه الشركة من مبالغ للأنشطة الاجتماعية المتعددة

إجمالي التكاليف المدرجة بالموازنة

قيمة مساهمة الشركة في نفقات التدريب والمؤتمرات

(ب) معامل الرعاية الفنية =

إجمالي الأجر

الأجور المدفوعة + كافة المزايا الأخرى مقدرة بالنقود

(ج) معامل مكافأة العاملين =

عدد العمال × متوسط أجر العامل في مجال العمل

وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على أن هذه

الشركة تعامل العاملين فيها بدرجة أفضل من شركة تصل فيها هذه النسبة الواحد

الصحيح أو أقل.

تكاليف البحوث

(د) معامل الرعاية لجمهور المستهلكين =

إجمالي تكاليف الإنتاج

وزيادة هذه النسبة تدل على زيادة الجهود المبذولة من الشركة لتحسين

الإنتاج، وتطويره، وتخفيض سعره مما يعود بالنفع على جمهور المستهلكين.

وينفس الأسلوب يمكن إعداد العديد من النسب المحاسبية التي تظهر مدى قيام

الشركة بدورها الاجتماعي تجاه البيئة والمجتمع.

المبحث الرابع:

أثر الدور الاجتماعي للشركات المساهمة بسلطنة عمان على الموازنة العامة للدولة .

يعتقد الباحث أن قيام الشركات المساهمة بدورها في التنمية الاجتماعية سوف يكون له أثر إيجابي مزدوج على الموازنة العامة للدولة، يتمثل في زيادة الإيرادات من ناحية، وتخفيض المصروفات من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى التغلب على مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، أو على الأقل الحد منها.

فمن ناحية زيادة الإيرادات، فإن قيام الشركات المساهمة بتقديم الأنشطة الاجتماعية إلى كل من: العاملين، والعملاء، والمستثمرين يؤدي إلى:

(١) العامليين:

يؤدي إلى رضاهم ورفع روحهم المعنوية، وبالتالي يرتفع معدل الإنتاجية.

(٢) العملاء:

يؤدي إلى رضاهم واطمئنانهم، وبالتالي يرتفع معدل طلبهم للسلع والخدمات.

(٣) المستثمرين:

يتوسع المستثمرون في مشروعاتهم، أو يزداد عدد المستثمرين طالما أن هناك طلباً على السلع أو الخدمات، وأن معدل الإنتاجية مرتفع، وبالتالي ترتفع إيرادات كل شركة والشركات في مجملها، ومن ثم ترتفع حصيلة الدولة من الإيرادات متمثلة في الضرائب أو حصتها من الأرباح.

ومن ناحية تخفيض المصروفات فإن قيام الشركات المساهمة بتقديم الأنشطة الاجتماعية متمثلة في مجالات خاصة بالتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والتدريب، والثقافة وغيرها، يؤدي - مما لا شك فيه - إلى تحمل تلك الشركات تكاليف هذه الأنشطة، أو على الأقل المساهمة في تلك التكاليف، وبالتالي ينخفض العبء الذي تتحمله الدولة في سبيل الإنفاق على هذه المجالات، مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام.

المبحث الخامس

الدعم الحكومي للقطاع الخاص بسلطنة عُمان

وقيام الشركات المساهمة بدورها في التنمية الاجتماعية

تولي الدولة اهتماماً كبيراً لتعزيز دور القطاع الخاص، وإسهامه في النشاط الاقتصادي، وذلك انطلاقاً من الاستراتيجية التنموية للسلطنة، والتي تقوم على إرساء دعائم اقتصاد وطني حر، يركز على نشاط قطاع خاص يتميز بالكفاءة والمقدرة، وذلك بتوفير المناخ الملائم لدعم دوره في التنمية من خلال وضع القواعد والأنظمة اللازمة، وتقديم الحوافز التشجيعية العينية والمادية كالقروض الميسرة، والإعفاءات الجمركية والضريبية، والتسهيلات الأخرى المتعددة.

وفي هذا الصدد تبنت الخطة الخمسية الرابعة مجموعة من السياسات التي تستهدف جميعها دعم دور القطاع الخاص، وتعزيز آليات السوق من خلال عدة اتجاهات، منها: (٤٢)

(١) الاستمرار في السياسات الاقتصادية، والمالية، والنقدية التي تعزز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من جهة، وتوفر المناخ الاستثماري الملائم للاستقرار والثبات من جهة أخرى لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

(٢) العمل على تطوير، وتحديث السياسات والإجراءات بصفة دورية لإزالة أية اختناقات أو صعوبات تحد من نمو النشاط الاقتصادي في البلاد.

(٣) توفير مستوى جيد من خدمات البنية الأساسية كشبكات الطرق والموانئ، ووسائل الاتصال.

(٤) الاستمرار في تعزيز الإطار المؤسسي لدعم القطاع الخاص بما في ذلك إنشاء نظام لتشجيع الصادرات العُمانية، وتشجيع الصناعات الجديدة من خلال اعتماد خاص لدعم التنمية الصناعية، مع الاستمرار في إتاحة نوعيات أخرى من الدعم من خلال قنوات متعددة تشمل توفير القروض الحكومية الميسرة للقطاع الخاص، ودعم البنوك المتخصصة الأخرى (بنك تنمية عُمان، بنك الإسكان العُماني، بنك عُمان للزراعة والأسمالك). وذلك بالإضافة إلى الدعم غير المباشر الذي يتمثل في العديد من الاستثمارات الحكومية الموجهة لتوفير البنية الأساسية والمناخ الاستثماري الملائم للنشاط الاستثماري الخاص.

ولما كانت التنمية الاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية، حيث إن البرامج والمشروعات الخاصة بالتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والتدريب، والثقافة وغيرها تعتبر من مقاييس التنمية الاجتماعية، كما أنها تمثل في نفس الوقت وسيلة لرفع كفاءة وتحسين خصائص السكان والقوى العاملة، فإن الباحث يقترح وجود علاقة بين وسائل الدعم التي تقدمها الدولة للقطاع الخاص، وقيام القطاع الخاص متمثلاً في الشركات المساهمة بدوره في التنمية الاجتماعية، بحيث تعطي أولوية في الحصول على وسائل الدعم متمثلة في القروض الميسرة، والمنح النقدية، والإعفاء من الضرائب أو الجمارك، والتسهيلات الأخرى المتعددة. وذلك للشركة التي تخصص نسبة أكبر من الأرباح في موازنتها للأنشطة الاجتماعية الموجهة للعاملين، والعملاء، والمجتمع بصفة عامة.

هذا، بجانب، بل الأول في الأولويات التي تراعيها وزارة التجارة والصناعة لتقديم الدعم المالي للمشروعات الصناعية، حيث تراعي الوزارة منح أولوية خاصة عند دراسة طلبات الدعم المالي للمشروعات الصناعية آخذة في الاعتبار أحد الشروط الأربعة الآتية: (٤٣)

(١) أن يستهدف المشروع تصدير حصة من منتجاته، ويتعين لتحقيق هذا الشرط أن يقدم المشروع دراسة للوزارة تبين أن نسبة لا تقل عن (١٠٪) من إنتاجه الإجمالي ستوجه للتصدير.

(٢) أن يكون المشروع منتجاً لسلع غذائية، ويعتبر هذا الشرط متحققاً بالنسبة لكافة المشروعات المنتجة لمأكولات أو مشروبات، وفقاً للتصنيف الوارد في البنود أرقام (٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤) من فهرس التصنيف الدولي الصناعي للأنشطة الاقتصادية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

(٣) أن يعتمد المشروع في إنتاجه على مواد خام محلية، ويعتبر هذا الشرط متحققاً إذا كانت المواد الخام المحلية تعتبر مكوناً رئيسياً في إنتاج المشروع، أو كانت هذه المواد تستخدم بنسبة لا تقل عن (٢٠٪) من التكلفة الكلية للمواد الخام المستخدمة في إنتاج المشروع.

(٤) نسبة استخدام القوى العاملة العمانية.

المبحث السادس النتائج والتوصيات

أولاً:

النتائج:

تتلخص أهم نتائج البحث في الآتي:

(١) أن مشاركة منشآت الأعمال في حل مشاكل المجتمع بفئاته المختلفة يعود عليها بالعديد من المزايا، منها الآتي:

أ - خلق بيئة اجتماعية أفضل تعود بالنفع المباشر على المنشأة في الأجل الطويل.

ب - بناء سمعة طيبة للمنشأة.

ج - تجنب المزيد من التشريعات الحكومية المقيدة.

(٢) أن مؤشرات الأداء التي كان يركز عليها في الحكم على أداء المنشأة أصبحت غير ملائمة من وجهة نظر المتطلبات الاجتماعية، فمعدلات النمو والربحية كمؤشرات مستمدة من القوائم المالية التقليدية أصبحت غير مناسبة لتعكس نشاط المنشأة، وقد آن الأوان لأن توضح القوائم المالية الآثار الاجتماعية لقرارات المنشأة بجانب الآثار الاقتصادية، حيث ينبغي أن توضح القوائم المالية مدى المساهمة التي تتحملها المنشأة في سبيل حل مشاكل المجتمع.

(٣) أن القوائم المالية التي تعدها جميع الشركات المساهمة بسلطنة عُمان لم تظهر بها بنود، أو عناصر مستقلة خاصة بالإنفاق على الأنشطة الاجتماعية، وأن عدم إفصاح المنشأة عن دورها الاجتماعي في القوائم المالية يترتب عليه قدر من التضليل والخلل في عرض البيانات، حيث تظهر أرباح المنشأة متضخمة بقيمة ما يجب أن تتحملة لمقابلة دورها الاجتماعي، وبالتالي يقل الاعتماد على نتائج الأعمال كمؤشر لتقييم الأداء.

(٤) أن الشركات المساهمة بسلطنة عُمان لم تقم بدورها كما يجب في حل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى الرفاهية - التنمية الاجتماعية - بسبب:

أ - عدم وجود أموال مخصصة للأنشطة الاجتماعية، نتيجة عدم وجود نص قانوني ملزم للشركات المساهمة بتخصيص نسبة معينة من الأرباح لتدعيم تلك الأنشطة.

ب - عدم وجود هيكل تنظيمي بالشركات المساهمة يختص أو بجانب عمله بالإشراف على تخطيط، وتنفيذ الأنشطة الاجتماعية.

ج - ضعف اهتمام إدارة تلك الشركات بالأنشطة الاجتماعية.

(٥) أن الشركات المساهمة بسلطنة عُمان يمكن أن تقوم بدور إيجابي تجاه العاملين بها، والعملاء، والمستثمرين، والمجتمع بصفة عامة.

(٦) أن الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به الشركات المساهمة بسلطنة عُمان يؤثّر:

أ - على القوائم المالية التي تعدها تلك الشركات.

ب - على الموازنة العامة للدولة.

(٧) للموازنة التخطيطية دور أساسي في تخطيط مجالات الأداء الاجتماعي، حيث يمكن أن تستخدمها منشآت الأعمال في دراسة وتحليل مشكلات المجتمع بفئاته المختلفة، وتحديد الأهداف الاجتماعية المتبقية، ثم تقدير عناصر التكاليف المختلفة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

(٨) هناك علاقة بين حوافز الاستثمار التي تمنحها الحكومة للقطاع الخاص، وقيام الشركات المساهمة بدورها في التنمية الاجتماعية.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بالآتي:

- (١) ضرورة مشاركة الشركات المساهمة بسلطنة عُمان في حل مشاكل المجتمع بفئاته المختلفة، من خلال تقديم أو المساهمة في تقديم الأنشطة الاجتماعية، التي تؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية. وفي حالة عدم المشاركة الاختيارية من قبل الشركة فإن الباحث يوصي بضرورة صدور تشريع قانوني يلزم تلك الشركات بتخصيص نسبة تتراوح بين (١٠٪) إلى (١٥٪) من الأرباح قبل الضرائب للإنفاق على الأنشطة الاجتماعية.
- (٢) ضرورة ظهور التكلفة المتكررة أو الجارية للأنشطة الاجتماعية في قائمة الدخل في بنود مستقلة بعد الوصول إلى صافي الربح من النشاط الاقتصادي، وقبل الوصول إلى صافي الربح النهائي الخاضع للضرائب، مع تعديل اسم القائمة ليصبح قائمة الدخل المالي والاجتماعي. وأيضاً ضرورة ظهور التكلفة الرأسمالية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية في الميزانية في بنود مستقلة، مع تعديل اسم القائمة ليصبح قائمة المركز المالي والاجتماعي.
- (٣) ضرورة اتباع منهج البرامج والأداء في الإفصاح عن مجالات الأداء الاجتماعي للشركات المساهمة في القوائم المالية والاجتماعية.
- (٤) ضرورة استخدام الموازنة التخطيطية في الشركات المساهمة لتخطيط، ورقابة الأنشطة الاجتماعية، التي تقدمها تلك الشركات للمجتمع بفئاته المختلفة.
- (٥) ضرورة وجود علاقة بين وسائل الدعم التي تقدمها الدولة للشركات المساهمة، وقيام تلك الشركات بدورها في التنمية الاجتماعية، بحيث تعطي أولوية في الحصول على وسائل الدعم للشركة التي تخصص نسبة أكبر من الأرباح في موازنتها للأنشطة الاجتماعية الموجهة للمجتمع بفئاته المختلفة.
- (٦) ضرورة وجود إدارة مستقلة أو قسم خاص بتخطيط، ومتابعة تنفيذ الأنشطة الاجتماعية في كل شركة مساهمة، مع ضرورة اهتمام إدارة الشركة بتلك الأنشطة لما لها من آثار إيجابية على الشركة، والمجتمع، والحكومة. (الموازنة العامة للدولة)

الهوامش والمراجع

- (١) استخدم الباحث مصطلح مشروع = شركة = منشأة، وإن كانت هناك بعض الفروق في المضمون.
- (2) David E. Dunnock, Social Responsibility in Practice Cost and Management, September, October, 1983, P.6.
- (3) Thomas M. Jones, Corporate Social Responsibility Revisited, Redefined, California Management Review Spring, 1988 vol. 22. No. 2 pp. 59 - 60.
- (٤) د. رفاعي محمد رفاعي، العلاقة بين نظام القيم الشخصية للمدير واتجاهاته بالنسبة للمسئولية الاجتماعية - دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلد التاسع، العدد الرابع - ١، ١٩٨٥م، ص ٣٢٧ - ٣٢٨.
- (5) Marlin, John, Tepper, Accounting for Pollution, The Journal of Accountancy, Feb. 1988, p. 41.
- (6) J. Bolmstrom, Social Responsibility and The Corporation, Business Horizons, Vol. 29. No. 4, July - August, 1986, p. 73.
- (7) R. Buchhoz, Business Environment and Policy, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice - Hall, inc., 1992, p. 304.
- (8) Jeffrey S. Bracker & Angelo J. Kinicki, Employee Responsibilities and Rights Journal, September 1988, No. 3, p. 202 - 203.
- (9) S. Davis, Corporate Social Performance and Present Areas of Commitments, Academy of Management Journal, vol. 20, 1985, p. 35.
- (١٠) د. محمد إبراهيم التويجري، المسئولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، المجلد ١٢، العدد الرابع، ١٩٨٨م، ص ٢١.
- (١١) د. فؤاد محمد الليثي، مدخل إعداد الموازنة التخطيطية للتكاليف الاجتماعية باستخدام نماذج بوكس وجكينز المتكاملة، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة - الرياض: المملكة العربية السعودية، العدد ٥٧، مارس ١٩٨٨م، ص ١٥٠.
- (١٢) المرجع السابق، ص ١٥٠.
- (١٣) د. محمد نبيل علام، حدود المسئولية الاجتماعية - إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، العدد ٧٢، أكتوبر ١٩٩١م، ص ٧ - ٨.

- (١٤) د. صادق محمد البسام، د. سعيد دوبان، التقارير المحاسبية المنشورة للشركات الكويتية وحدود استخدامها للأغراض الحكومية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة، العدد ٤٠، السنة العاشرة، أكتوبر ١٩٨٤م، ص ٢١.
- (١٥) د. محمد نبيل علام، حدود المسؤولية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤، ١٥.
- (١٦) المرجع السابق، ص ١٤.
- (17) The American Institute of Certified Public Accountants; Report of The AICPA Study Group on The Objectives of Financial Statements, New York, October 1973.
- (18) R. Jones, What is the Future of the Corporation, Address to the Detroit Economic Club, Detroit, Michigan, November 1974, p. 63.
- (١٩) د. يحيى حسين عبيد، المحاسبة عن التلوث، المجلة المصرية للدراسات التجارية - جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلد الرابع، العدد الأول، ١٩٨٠م، ص ١١١.
- (20) W. Dill, Running the American Corporations, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice - Hall, Inc., 1978, p. 212.
- (٢١) د. محمد نبيل علام، حدود المسؤولية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.
- (٢٢) المرجع السابق، ص ١٢.
- (23) Richard Van Den Bergh, Time to Speed Corporate Social Accounting, Accountancy, April 1976.
- (٢٤) جمهورية مصر العربية، قانون العمل رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١م.
- (٢٥) المملكة العربية السعودية - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وكالة الوزارة لشؤون العمل: الرياض، ١٣٨٩هـ.
- (٢٦) قانون العمل العُماني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣م.
- (٢٧) د. عبدالعزيز محمود رجب، نتائج تضمين المسؤولية الاجتماعية ضمن البيئة المحاسبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨١م، ص ١٩٧.
- (٢٨) المرجع السابق، ص ١٩٩.
- (٢٩) المرجع السابق، ص ١٩٩.
- (٣٠) د. يحيى حسين عبيد، المحاسبة عن تلوث البيئة، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.
- (٣١) د. محمد عبدالمجيد، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة - نموذج مقترح للشركات الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٣، يوليو ١٩٨٥م، ص ٨٢.
- (٣٢) د. يحيى حسين عبيد، المحاسبة عن تلوث البيئة، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.
- (٣٣) د. محمد عبدالمجيد، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة،

- مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.
- (٣٤) المرجع السابق، ص ٨٦.
- (٣٥) المرجع السابق، ص ٨٩.
- (٣٦) د. صادق محمد البسام، د. سعيد دويان، التقارير المحاسبية المنشورة للشركات الكويتية و حدود استخدامها للأغراض الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.
- (٣٧) د. فؤاد محمد الليثي، مدخل إعداد الموازنة التخطيطية للتكاليف الاجتماعية باستخدام نماذج بوكس وجنكينز المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.
- (38) David E. Dunnock, Social Responsibility in Practice, Cost and Management, op.cit.,pp.8-9.
- (٣٩) د. سامي معروف عبدالرحيم، دور المحاسبة في معالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية، مجلة الكفاية الإنتاجية، القاهرة، العدد الثاني، السنة السابعة والعشرون، إبريل ١٩٨٣م، ص ٣١ - ٣٣.
- (٤٠) د. محمد عبدالمجيد، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة - نموذج مقترح للشركات الكويتية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.
- (٤١) د. صادق محمد البسام، د. سعيد دويان، التقارير المحاسبية المنشورة للشركات الكويتية و حدود استخدامها للأغراض الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢، ٢٣.
- (٤٢) خطة التنمية الخمسية الرابعة (١٩٩١م - ١٩٩٥م)، مجلس التنمية - الأمانة العامة: سلطنة عُمان، ص ١٢١ - ١٢٢.
- (٤٣) دليل الدعم المالي للمشروعات الصناعية/ المديرية العامة للصناعة، وزارة التجارة والصناعة. - سلطنة عُمان، ص ٣٠ - ٣١.
- (٤٤) دليل الشركات المساهمة العُمانية/ الدليل الخامس، ١٩٩٣م.

بسم الله الرحمن الرحيم

المحترم/ المحترمة

الأخ الموظف/ الأخت الموظفة

تحية طيبة ... وبعد،

يسرنا إعلامكم أننا بصدد القيام بدراسة عنوانها: "إطار محاسبي لتطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة بهدف التنمية - دراسة تطبيقية بسلطنة عُمان".

بهدف تقييم دور الشركات المساهمة في التنمية الاجتماعية ومحاولة بيان أثر قيام تلك الشركات بدورها في التنمية الاجتماعية على كل من التقارير والقوائم المالية التي تعدها تلك الشركات والموازنة العامة للدولة، وأيضاً على العاملين والمستثمرين والبيئة والمجتمع، ثم على الشركات ذاتها محل الدراسة.

وإذ نشير إلى أن ما يطرح من آراء ووجهات نظر سيكون موضوع تقدير وسرية، فإننا ننتهز الفرصة لنعرب لكم مقدماً عن فائق شكرنا.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

الباحث

ضع علامة (✓) أمام الاختيار الذي يناسبك، وأرجو أن تدلي باقتراحاتك وما تراه مناسباً في هذا الشأن في الجزء المخصص لذلك في آخر هذه الاستمارة.

(١) الوظيفة الحالية:

- مدير إدارة أو دائرة. رئيس قسم.
- موظف تنفيذي. أخرى (اذكرها) _____

(٢) المؤهل العلمي (اذكر آخر مؤهل علمي تم الحصول عليه):

- ابتدائية. إعدادية.
- ثانوية. جامعي.
- فوق الجامعي. أخرى (اذكرها) _____

(٣) سنوات الخبرة العملية:

- أقل من ٥ سنوات. ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.
- ١٠ سنوات فأكثر.

(٤) هل للشركة أو البنك الذي تعمل به فيه نادي اجتماعي أو رياضي خاص بها. تذهب

إليه في المساء لممارسة الأنشطة الاجتماعية أو الرياضية؟

- نعم. لا.

(٥) هل إنشأت الشركة أو البنك دور حضانة مخصص لأبناء العاملين بها؟

- نعم. لا.

(٦) هل توجد بالشركة أو البنك عيادة طبية لإسعاف الحالات الطارئة أو المستعجلة؟

- نعم. لا.

(٧) هل تساهم الشركة أو البنك في تكاليف العلاج في حالة حصولك عليه من خارج

المستشفيات الحكومية؟

- نعم. لا.

(٨) هل تقوم الشركة بتوصيل الموظفين والعمال من مساكنهم إلى مكان العمل

والعودة (في حالة عدم الحصول على بدل انتقال)؟

- نعم. لا.

(٩) هل أقامت الشركة أو البنك مساكن خاصة بالموظفين أو العمال؟

○ نعم. ○ لا.

(١٠) إذا كنت تستأجر السكن الذي تقيم فيه فهل الشركة أو البنك الذي تعمل فيه يساهم في القيمة الإيجارية؟

○ نعم. ○ لا.

(١١) هل تقوم الشركة أو البنك بمنح قروض للموظفين أو العمال بدون فوائد أو فوائد مخفضة، وذلك لشراء أو بناء مساكن خاصة بهم؟

○ نعم. ○ لا.

(١٢) هل تقوم الشركة أو البنك بتقديم قروض بدون فوائد أو بفوائد مخفضة لمن يرغب من الموظفين أو العمال، وذلك لشراء السلم المعمرة مثل: سيارة، إثاث للمنزل....

○ نعم. ○ لا.

(١٣) هل تقوم الشركة أو البنك بالمساهمة في تكاليف أداء فريضة الحج أو العمرة، وذلك عن طريق تذاكر السفر المخفضة أو الإقامة أو مساهمة نقدية؟

○ نعم. ○ لا.

(١٤) هل تقوم الشركة بتنظيم رحلات ترفيهية للموظفين والعمال داخل السلطنة أو خارجها بدون مقابل أو بمقابل جزئي؟

○ نعم. ○ لا.

(١٥) هل تقوم الشركة أو البنك بتقديم وجبة غذائية للموظفين أو العمال بدون مقابل أو بمقابل جزئي؟

○ نعم. ○ لا.

(١٦) هل تقوم الشركة أو البنك بالتأمين على الموظفين والعمال ضد الحوادث والأخطار المتعلقة بالعمل؟

○ نعم. ○ لا.

(١٧) هل تقيم الشركة أو البنك حفلات ترفيهية أو تقديم وجبات عشاء

للموظفين المرقيين إلى درجات عليا؟

نعم. لا.

(١٨) هل إنشأت الشركة أو البنك أماكن لبئع السلم الإستهلاكية للموظفين

والعمال بأسعار منخفضة؟

نعم. لا.

(١٩) هل تقوم الشركة أو البنك بتقديم منح نقدية أو عينية للموظفين والعمال في

الأعياد والمناسبات؟

نعم. لا.

(٢٠) هل قامت الشركة أو البنك بإيجاد الموظفين في بعثات دراسية داخل السلطنة

أو خارجها على نفقة الشركة أو بالمساهمة مع الموظف؟

نعم. لا.

(٢١) هل إقامت الشركة أو البنك ندوات علمية أو ثقافية للموظفين والعمال؟

نعم. لا.

(٢٢) هل يوجد بالشركة أو البنك مكتبة تحتوي على كتب ومراجع علمية متخصصة

وثقافية؟

نعم. لا.

(٢٣) هل قامت الشركة أو البنك بتشجير المنطقة المحيطة بها وإنارتها ورصفها أو

على الأقل المساهمة في ذلك؟

نعم. لا. لا أعلم.

(٢٤) هل تسمح الشركة أو البنك لطلبة المدارس أو الجامعة بالتدريب على الأعمال أو

الوظائف أو الآلات والأجهزة أثناء الدراسة وقبل الالتحاق بالعمل؟

نعم. لا. لا أعلم.

(٢٥) هل تسمح الشركة أو البنك بتعيين نسبة معينة من المعوقين في الوظائف أو

الأعمال المناسبة لهم؟

نعم. لا. لا أعلم.

(٣٦) هل تقدمت الشركة أو البنك بتهرمات نقدية أو عينية لأفراد الجمهور أو لجمعيات مهينة أو للوزارات والمصالح الحكومية؟

نعم. لا. لا أعلم.

(٣٧) هل تساهم الشركة أو البنك في عملية التخلص من النفايات ومخلفات العمل عن طريق نقلها أو معالجتها أو حرقها أو دفنها؟

نعم. لا. لا أعلم.

(٣٨) هل توافق على أن تقوم الشركة أو البنك بتقديم كل أو بعض المزايا التي ذكرت سابقاً؟

نعم. لا.

(٣٩) أرجو أن تذكر أهم الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الشركة أو البنك لكل من العاملين والمستثمرين والجمهور والوزارات والمصالح الحكومية ولم تذكر في مجموعة الأسئلة السابقة:

- أ -
- ب -
- ج -
- د -
- هـ -
- و -

(٣٠) أرجو أن تذكر أهم الأنشطة والأعمال الاجتماعية التي تقترح أن يتم تقديمها بمعرفة الشركة أو البنك، وذلك للموظفين والعاملين أو المستثمرين أو الوزارات والمصالح الحكومية:

- أ -
- ب -
- ج -
- د -
- هـ -

(٣١) هل يوجد بالشركة أو البنك إدارة أو قسم مختص بتقييم ومتابعة الأنشطة الاجتماعية التي تقدم للعاملين أو المستثمرين أو البيئة والمجتمع؟

شاكرين جهدكم وحسن تعاونكم،،،